بسم الله الرّحمن الرحيم

عدد خاص

December 1997. Issue No. 179
العدد ١٧٩، ديسمبر ١٩٩٧م، شعبان ١٤١٨ هـ

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London, WC1N 3XX

صوت البحرين

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

الانتفاضة تدخل عامها الرابع والمحاكمات القرقوشية تزيدها عنفوانا

ثلاثة اعوام كاملة هي عمر الانتفاضة الشعبية التي انطلقت شرارتها باعتقال المجاهد الشيخ علي سلمان في الخامس من ديسمبر ١٩٩٤، وهذه الفترة هي الاكثر توترا في تاريخ البحرين المعاصر، والابلغ تعبيرا عن رفض شعب البحرين للاستبداد الخليفي والقمع السلطوي. فلم تشهد البلاد انتفاضة كهذه من حيث الاصرار الشعبي على التغيير والالتزام بالمطالب والقمع الحكومي. وكانت حركة الهيئة التنفيذية العليا ما بين ١٩٥٤- ١٩٥٦ مدخلا لعهد جديد يتميز بالحضور الشعبي في الساحة السياسية والتمرد على سياسات الاستبداد الخليفية. يومها كان تشارلز بليجريف مهندس سياسة القمع التي استهدفت ابناء البحرين، فسقط الابرياء برصاص الشرطة امام مبنى البلدية وعند القلعة. ويومها كان بليجريف نفسه هو القاضي الذي تراس المحكمة الخاصة التي عقدها بمركز شرطة البديع والتي حكم فيها على قادة الحركة، وهم من السنة والشيعة، بالسجن والابعاد. وعاش المنفيون الثلاثة، عبد الرحمن الباكر وعبد علي العليوات والعزيز الشملان، في منفاهم بجزيرة سانت هيلانة اربعة اعوام ونصف قبل ان تقرر محكمة بريطانية عدم شرعية نقلهم من البحرين الى تلك الجزيرة الواقعة في المحيط الاطلسي. وتشاء الاقدار ان يكون خلف بليجريف، الضابط الاستعماري السيء الصيت، ايان هندرسون، هو مهندس سياسات التعذيب والقمع والابعاد خلال فترة الانتفاضة ومنذ مجيئه الى البلاد قبل ٣١ عاما.

الانتفاضة الشعبية اصبحت حقيقةتفرض نفسها ليس على السياسات المحلية فحسب بل حتى على المستويين الاقليمي والدولي. فاذا كان رئيس الوزراء يسعى لتغيير البلاد ديموغرافيا وسياسيا بشكل يمنع تكرر مثل هذه الانتفاضة مستقبلا ويسخر نشاط حكومته لمواجهة حركة الشعب، فان الدول الاقليمية اصبحت معنية بشكل او اخر بما يجري في البحرين. واصبحت التقارير الدولية التي تصدر حول الوضع فيها موضع اهتمام دول مجلس التعاون الذي اصبح ينجر شيئا فشيئا الى موقف المواجهة مع المؤسسات الدولية التي تعترض على سياسات حكومة البحرين. والموقف من البرلمان الاوروبي الذي يعبر عنه الشجب المستمر في البيانات الختامية لوزراء الداخلية والخارجية والعدل الخليجيين مؤشر على خطورة الوضع وبلوغه درجة تتجاوز في خطورتها ما يتصوره البعض. فهناك مواجهة سياسية مع كل المنظمات الدولية التي تطالب البحرين بالتوقف عن انتهاك حقوق الانسان وتحشيد اعلامي بدون حدود ضد البرلمان الاوروبي ومنظمات حقوق الانسان وتكرار لرفض اي ادانة للسجل الاسود لحقوق الانسان وغياب الديمقراطية في البحرين. ولعل دول الخليج الاخرى تشعر ان عليها الانسياق وراء سياسات حكومة البحرين والدفاع عنها انطلاقا من المصير المشترك وحماية لها من الضغط الدولي. ولكن هذه الدول تخلق لها مشاكل مع تلك المنظمات والمؤسسات وتجعلها اكثر اصرارا على متابعة ما يجري فيها من انتهاكات حقوقية وتجاوز للحريات العامة. وتجدر الاشارة الى ان مؤتمر فيينا في العام ١٩٩٣ اقر مواثيق عديدة حول حقوق الانسان جعل من حق دول العالم الاهتمام بحقوق الانسان في اي بلد ولا يعتبر ذلك تدخلا في الشؤون الداخلية لذلك البلد، ولذلك فان اصرار البحرين على ان شجب انتهاكاتها المستمرة لحقوق الانسان تدخل في شؤونها الداخلية مرفوض حسب العهود الدولية. ويجب ان تكون دول الخليج حذرة من خطورة الاستمرار في دعم نظام يرفض احترام العهود الدولية والمواثيق ويصر على تغييب دستور البلاد ويكرس انتهاكاته لحقوق الانسان.

اما على المستوى الدولي فقد ادى اهتمام المنظمات الدولية بما يجري في البحرين الى كشف ملف الحكم الخليفي بشكل لم يسبق له مثيل. وخلال هذا العام كان هناك اربعة تطورات اثارت حكومة البحرين ودفعتها للانتقام من المواطنين الذين قامت بتقييمهم عمدا الى الخارج بمحاكمة ثمانية منهم غيابيا. ففي شهر يونية اكد وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الاوسط السيد ديريك فاتشيت، اهتمام حكومته بانتهاكات حقوق الانسان في البحرين ووصف المعارضة بالاعتدال وقال ان لديها مطالب معتدلة. وفي شهر يوليو صدر تقرير منظمة هيومن رايتس ووج الامريكية المؤلف من ١٠٩ صفحات وهو وثيقة تاريخية للانتهاكات التي تمارسها الحكومة ضد شعب البحرين. وفي اغسطس صدر قرار مهم عن اللجنةالفرعية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة حول انتهاكات حقوق الانسان في البحرين هو الاول من نوعه.

التتمة ص ٨

○ استمر الهجوم السياسي من قبل مجلس التعاون الخليجي على البرلمان الاوروبي في الاسابيع الاخيرة. واصدر وزراء الداخلية الخليجيون بعد اجتماعهم الاخير في الدوحة بيانا شجبوا فيه البرلمان الاوروبي الذي اصدر قرارا يدين فيه انتهاكات حقوق الانسان في البحرين وغياب الديمقراطية. وكان وزراء العدل قد اصدروا بيانا مماثلا قبل شهرين. واصدر رؤساء الاركان بعد اجتماعهم في شهر اكتوبر تصريحات ضد البرلمان الاوروبي، الامر الذي يشير الى وجود سياسة خليجية تستهدف البرلمان الاوروبي وكل مؤسسة دولية تتطرق للاوضاع الداخلية في دول المجلس.

○ يتوقع ان يكون العدوان الذي شنته قوات الشغب الاجنبية على المواطنين مساء الثلاثاء ٢٥ نوفمبر عندما كانوا بصدد الانطلاق في مسيرة دينية تقليدية عاملا مهما في تحريك المشاعر الشعبية الغاضبة ضد الحكومة وضد مؤسساتها القمعية وسياساتها الاستبدادية. وادى العدوان الى جرح العديد من المواطنين واعتقال العشرات منهم وتفريق المسيرات التقليدية التي تعتبر من تراث البلاد وعادات شعبها وتقاليدها الدينية. كما انعكس هذا العدوان سلبا على المجلس الخليفي للشؤون الاسلامية الذي بدأ عمله بقرار بهدم مسجد مؤمن، وهو مسجد له قيمة تاريخية ودينية خاصة في نفوس المواطنين. واعتبر الشعب هذا الاجراء بداية لتنفيذ سياسة تغيير الوجه الثقافي والديني للمجتمع البحريني العريق الذي ينتمي الى ثقافة واعراف تسبق الاحتلال الخليفي للجزيرة قبل اكثر من مائتي عام. وهناك ضغوط كبيرة على اعضاء المجلس الخليفي للاستقالة منه خصوصا بعد العدوان على الشعائر الدينية المقدسة لدى المواطنين، وبعد صدور فتاوى كثيرة تحرم الانتماء الى المجلس الهادف الى تأميم الممارسات الدينية المتعارف عليها.

○ استمرت فعاليات المعارضة البحرينية في الخارج خلال الشهر الماضي. فقد حضر السيد حسين موسى ممثلا عن لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين المؤتمر الثالث والثلاثين للفيدرالية الدولية بمدينة داكار عاصمة السنغال. واصدر المؤتمر بيانا ختاميا شجب فيه استمرار انتهاكات حقوق الانسان في البحرين ودعا الحكومة الى اعادة العمل بدستور البلاد، وايد قرار البرلمان الاوروبي وقرار اللجنة الفرعية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف. وكان حماس الحاضرين الذين مثلوا ٥٥ بلدا حول اوضاع البحرين واضحا وحمل الكثيرون منهم ملفات عما يجري في هذا البلد الخليجي. وشاركت المعارضة في انشطة محلية بالدنمارك وعرضت كتبا ووثائق حول التردي المستمر لحقوق الانسان في البحرين، وسوف تقوم بحملة تضامنية في الذكرى الثالثة للانتفاضة الشعبية المباركة. وكان الدكتور منصور الجمري قد القى محاضرة مهمة عن الوضع في البحرين في مؤتمر جمعية دراسات الشرق الاوسط بمدينة سان فرانسيسكو الامريكية برغم النشاط المحموم الذي قامت به سفارة البحرين في واشنطن لاقناع منظمي المؤتمر بعدم السماح للدكتور الجمري بالقاء المحاضرة. ورد المنظمون بان الحكومة الامريكية نفسها لا تتدخل في تحديد من يتحدث او لا يتحدث في المؤتمر فضلا عن حكومة بلد اجنبي مثل البحرين. وبذل السفير البحريني في واشنطن، محمد عبد الغفار، الذي اطلق مؤخرا تصريحات ضد الشيعة في البحرين اعتبرت في نظر بعض المراقبين انها عنصرية، جهودا كبيرة لمنع المحاضرة ولكنه فشل في ذلك. وكان السفير غاضبا بسبب ضعف ادائه في ندوة بجمعية الشرق الاوسط في وقت سابق من الشهر الماضي، وفي ندوة تليفزيونية لاحقة.

○ بمناسبة دخول الانتفاضة الشعبية عامها الرابع هذا الشهر فقد قرر المواطنون القيام بفعاليات سلمية عديدة ابتداء من الخامس من ديسمبر الذي اعتقل فيه قبل ثلاثة اعوام الشيخ علي سلمان، وحتى العشرين منه، الذي يصادف الذكرى السنوية الثالثة لاستشهاد شيخ الشهداء، الحاج ميرزا علي عبد الرضا، على ايدي المرتزقة الذين ضربوه حتى الموت في احد المساجد. ويتوقع ان تشهد الفعاليات ذروتها في عيد الشهداء الذي يصادف السادس عشر من ديسمبر، وهو اليوم الذي قرر فيه رئيس الوزراء في العام ١٩٩٤استعمال الذخيرة الحية لقمع ابناء البحرين، ذلك القرار الذي ادى الى استشهاد شابين في اليوم التالي، والى استشهاد العشرات في السنوات الثلاث اللاحقة.

اوضاع اقليمية ومحلية تحاصر حكومة البحرين

فيما تستمر المعارضة في طرحها الهادئ الذي ينسم بالمنطق والتحضر استمرت الحكومة في الاسابيع الاخيرة في اساليبها القمعية واستعمال القوة ضد المواطنين والاستغلال البشع للسلطة على المستويات السياسية والامنية والقضائية. وهناك الآن اجماع شعبي يزداد رسوخا بان الوضع وصل الى نهاية الطريق وان الحكومة تدفعه نحو العنف والارهاب. وتبدو الحكومة غير قادرة على اقناع احد بسياساتها وتصوراتها واسباب رفضها المطالب الشعبية المشروعة، ولذلك اصبحت تفرض ارادتها بالقوة والعنف وترفض التفاهم المنطقي والحوار والاستماع الى المطالب التي تطرحها المنظمات الدولية. ويسعى صحافيوها عبثا الى تشبيه ما يجري في البلاد بما يجري في الجزائر ومصر. وقد دأب هؤلاء على مدى اكثر من عام على تشبيه الوضع البحريني بالوضع الجزائري مدعين ان نشاط المعارضة البحرينية شبيه بما تقوم به الجماعات المسلحة في الجزائر، الامر الذي رفضه حتى بعض المحسوبين على الحكومة. فأين ما يجري في الجزائر من مذابح جماعية ادت الى قتل اكثر من ٦٠,٠٠٠ انسان من حرائق في اطارات السيارات لا تؤذي احدا او تفجير اسطوانة غاز في ساحة فارغة؟ وعندما قرر الرئيس الجزائري اجراء انتخابات رئاسية ثم برلمانية صمتت اقلام السلطة عن الوضع ولم يعد اصحابها يقارنون ما يجري في البحرين باحداث الجزائر. وعندما حدثت جريمة قتل السياح في مصر الشهر الماضي قالت ابواق رئيس الوزراء ان ما يجري في البحرين شبيه بما يجري في مصر. فطرحت المعارضة سؤالا: لماذا لا تسمحون بانتخابات كما هو الحال في مصر؟ ام انكم تنظرون الى الواقع بعين واحدة فقط وليس بعينين؟

لم يعد خافيا ان رئيس الوزراء يعاني من ازمة الشعور بعدم الشرعية وبفشله في اقناع اصدقاء عائلته بقدرته على ادارة البلاد بفاعلية وكفاءة. فبعد اكثر من ربع قرن في منصبه اصبح لا يستطيع ان يتحمل نقدا او وجهة نظر مخالفة، ويعرف القريبون منه ذلك ولذلك فهم لا يجرأون على مساءلته او محاسبته او النطق بغير ما يرضيه، فاصبح يعيش مستبدا يرفض الرأي الآخر ويصر على موقفه ورأيه ويعاقب من يخالفه الرأي بكل اصناف العذاب. ومن هنا جاءت الانتقادات الدولية لحكومته بدون توقف خلال هذا العام. ويتوقع المزيد من هذه المواقف في العام المقبل خصوصا مع استلام البحرين مقعدها بمجلس الامن الدولي لمدة عامين ابتداء من يناير المقبل. وبدلا من السعي لتحسين ملفاتها في مجال حقوق الانسان والديمقراطية والحريات العامة، فقد امعنت الحكومة في انتهاكاتها وشنت حملة على كل من يتعرض لسياساتها بالنقد او الشجب. وما يزال البرلمان الاوروبي يتعرض لحملات كبيرة ليس في الاعلام المحلي فحسب بل في الاجتماعات الوزارية لدول مجلس التعاون الخليجي. وقد اصدر وزراء الداخلية والعدل والخارجية وحتى رؤساء الاركان بيانات تشجب البرلمان الاوربي بسبب قراره التاريخي الذي يطالب دول العالم بعدم تزويد البحرين بالسلاح حتى تعيد العمل بالدستور. وهناك استغراب من قبول بقية دول المجلس بالانسياق وراء اصدار بيانات التهجم على البرلمان الاوروبي ارضاء للبحرين، وما يحمله ذلك من مخاطر على مستقبل العلاقات الخليجية – الاوروبية.

وخلال الشهر الماضي حدثت التطورات التالية، وهي امور لها انعكاساتها على مستقبل الوضع المحلي والاقليمي:

١ – جاء انعقاد مؤتمر الدوحة الاقتصادي استجابة للاصرار الامريكي على عقده. وتغيبت اغلب الدول العربي عنه ولكن حضرته خمس دول هي الاردن والكويت وعمان واليمن وتونس. وقادت مصر حملة ضد المؤتمر الامر الذي ادى الى توتر العلاقات بين الدوحة والقاهرة. ويتضح ان ثمة حالة استقطاب اصبحت تفرض نفسها على التحالفات في المنطقة. فقد اصبحت قطر واليمن وعمان في محور واحد يقابله محور يضم البحرين ومصر والامارات العربية. وتبدو الكويت والسعودية مشغولتين باوضاعهما الخاصة وغير مرتبطتين بشكل مباشر بهذين المحورين. ويمثل هذا الاستقطاب خطورة كبيرة ويهدد ليس مجلس التعاون فحسب بل محور دول اعلان دمشق ايضا. وبالرغم من عدم حضور السعودية مؤتمر الدوحة فان العلاقات ليست سيئة بشكل كامل، وهي تسعى لعدم تعكير الاجواء في هذه الفترة بالذات حيث تستعد الكويت لاستضافة القمة الخليجية. وقد حضرت الكويت مؤتمر الدوحة تفاديا لتوتير الاجواء مع قطر ونزولا عند رغبة الولايات المتحدة الامريكية. ولكن الوضع السياسي العام في المنطقة لا يعكس استقرارا وتصالحا بل ينطوي على الكثير من التناقضات والمناوشات السياسية. والوضع العربي العام متأزم بشكل كبير. وقد جاء التصعيد في الموقف بين العراق والولايات المتحدة ليزيد من تعقيدات الوضع، حيث طالب الشيخ زايد بالعفو عن خطيئات صدام حسين الامر الذي ازعج الكويت كثيرا، واطلق تصريحات خلال زيارته مصر لم يستقبلها القطريون بالترحيب. والقمة الاسلامية المتوقعة هذا الشهر في طهران مناسبة لقدر كبير من تحسين الاجواء، ولكن ليس معلوما ما اذا كان بامكان الحكومات العربية عقد قمة في ما بينهم على هامشها بعد الدعوات التي انطلقت من اماكن عديدة لعقد قمة مصالحة. وهكذا يبدو الوضع العربي ملبدا بالغيوم في الوقت الذي تزداد فيه التحديات التي تواجه المنطقة وخصوصا الخليج.

٢ – جاء اعلان قطر عن محاكمة اكثر من مائة شخص من جنسيات عديدة بتهمة المشاركة في المحاولة الانقلابية الفاشلة العام الماضي ليثير لغطا سياسيا غير قليل. ويبدو ان قطر انتظرت حتى انتهاء المؤتمر الاقتصادي قبل الاعلان عن تلك المحاكمة. وتبدو القضية اكثر تعقيدا بوجود عدد من الاجانب من بينهم بحريني ومصريان. ولكن الجانب المطمئن في المحاكمة ان قطر دعت منظمة العفو الدولية لحضورها، وهو امر قلما يحدث في اي بلد عربي. كما دعت سفراء الدول الدائمة العضوية بمجلس الامن الدولي الذين حضر ثلاثة منهم الجلسة الاولى للمحاكمة. ولا شك ان وجود مراقبين دوليين يجعل من الصعب على القطريين التلاعب بالمحكمة والادلة التي تقدمها ضد المتهمين او الاحكام التي تصدر بحقهم. والمبادرة القطرية متميزة من نوعها وتوفر صمام امان ضد التلاعب بمصائر البشر كما هو الحال في محاكمات امن الدولة في البحرين مثلا. ولكن توفر العدالة في المحاكمات لا يعني خلوها من الاثارة السياسية. وهي جانب سوف يترك اثاره على العلاقات بين قطر وعدد من جيرانها. وبينما اختارت قطر سياسة الانفتاح الاعلامي والليبرالية في القضاء والسماح بعقد المحاكمة امام مرأى العالم والمنظمات الحقوقية الدولية فان البحرين لها شأن آخر. وتزامنت المحاكمة مع صدور تقرير خطير عن منظمة العفو الدولية حول السعودية يتهم قضاءها بعدم العدالة ويؤكد ان الحكومة تتجاوز شروطها.

٣ – هذا في الوقت الذي انتهت فيه المحاكمة الغيابية لثمانية من رموز المعارضة البحرينية في الخارج. فقد عقدت المحاكمة غيابيا، واحيطت بسرية تامة حيث لم يسمح لاحد من المواطنين او غيرهم بحضورها ومنع المراقبون الدوليون من الحضور برغم مطالبة المتهمين بذلك. كما لم تسمح السلطات بحضور محامين عن المتهمين الذين لم يخفوا نشاطاتهم ولم يعملوا في الخفاء. وكان العالم قد استمع الى مقابلات اغلبهم حول الوضع في البحرين وحول مطالبهم واسلوب عملهم. وظهر بعضهم في مؤتمرات صحافية مكثوفة، واصدروا بيانات باسمائهم. ومع ذلك فقد وجهت الحكومة لهم تهما مزيفة ولم توفر لهم فرصة الدفاع عن انفسهم امام قضاء عادل وبحضور مراقبين دوليين. وفوق ذلك كله لا تسمح الحكومة لهم باستئناف الاحكام التي اصدرتها محكمة امن الدولة، وهو امر مناف لكل المواثيق والاعراف الدولية. واعتبرت تلك المحاكمة دليلا صارخا على الظلم الذي تمارسه العائلة الخليفية الحاكمة بحق ابناء البحرين. وقد اصدر المتهمون بيانين مهمين: احدهما قبل المحاكمة ابدوا فيه موافقتهم على الحضور مع توفر بعض الضمانات القانونية، والثاني بعد صدور الاحكام رفضوا فيه قرارات محكمة امن الدولة واكدوا استمرارهم في مطالبهم العادلة. وقالوا انهم مستمرون في الدفاع عن شعب البحرين امام كل المحافل الدولية. ورفضت احكام المحكمة من قبل المعنيين بحقوق الانسان.

بيان حول الأحكام التي أصدرتها محكمة أمن الدولة البحرينية هذا اليوم

أصدر خمسة من رموز المعارضة البحرينية في ٢٢ نوفمبر البيان التالي حول المحاكمة السرية التي عقدت في غيابهم:

«أصدرت محكمة أمن الدولة في البحرين هذا اليوم أحكاما ظالمة بحقنا بتهم بعضها ملفق والبعض الآخر لا يمثل جرما في أعراف الدول المتحضرة، وحسب القوانين والأعراف الدولية، وعقدت المحاكمات غيابيا بدون حضور أي منا لأننا جميعا نعيش في المنافي. كما لم يسمح لأي محام بالترافع عنا أمام القاضي الذي هو خصم في الوقت نفسه. وكان بودنا أن لا نعلق على هذه الأحكام، ولكن الاتصالات المكثفة طوال هذا اليوم من قبل وسائل الإعلام العالمية من جهة والفعاليات السياسية والحقوقية من جهة أخرى، دفعتنا إلى كتابة هذه السطور لوضع النقاط على الحروف ولكي تسجل القضية في تاريخ نضال شعب البحرين من وجهة نظر المظلومين. وفي ما يلي بعض النقاط التي نعتقد بأهميتها في هذا المجال:

١ – عقدت جلستان قصيرتان يومي ٨ و١٥ نوفمبر ١٩٩٧، طرح فيهما الادعاء العام التهم الملفقة التي اعتمدت أساسا على ما اسمته الحكومة "اعترافات" من بعض المعتقلين. وكانت الجلستان سريتين ولم يسمح لأي أحد بحضورهما سوى المدعي العام والقاضي.

٢ – صدرت الأحكام هذا اليوم، وكانت معدة سلفا حسب ما تنامى إلى سمعنا، واقتصرت مهمة القاضي على قراءة الأحكام التي قدمت إليه من "جهات عليا". واعتبرها المراقبون أحكاما سياسية ضد حركة شعب البحرين ورموزه في الخارج، ولم يحضر جلسة اليوم أحد سوى المدعي العام والقاضي، وحيث أن أحكام محكمة أمن الدولة مبرمة فليس من حقنا استئناف الأحكام.

٣ – لم نبلغ رسميا بالأحكام الصادرة، ولا نتوقع أن تقوم الحكومة بذلك. ولم يسمح لعائلاتنا بحضور المحاكمات.

٤ – برغم عدم تبليغنا رسميا بتقديمنا إلى المحاكمة ولم نعرف عنها إلا من خلال وكالة أنباء الخليج الرسمية، فقد أبدينا استعدادا كاملا لحضورها مع توفر بعض الضوابط والضمانات. ولم ترد الحكومة على ذلك برغم احتجاجات جهات حقوقية وقانونية على أسلوب الإعلان عن تلك المحاكمات.

٥ – لا نريد أن نشغل أنفسنا كثيرا أو نشغل غيرنا بهذه المحاكمات. فهناك أكثر من ٤٥٠ مواطنا بريئا محكومين بالسجن ظلما وعدوانا، وهم يعيشون ظروفا سيئة للغاية في الزنزانات. وحرية الشعب هي شغلنا الشاغل، والحقوق المسحوقة لشبابنا الذين يرزحون في القيود تدفعنا إلى الاستمرار في الدفاع عن حقوقهم والعمل من أجل إطلاق سراحهم.

٦ – لقد شعرنا بمزيد من الحرية بعد سماعنا خبر صدور الأحكام، وترسخت قناعاتنا بضرورة العمل الحثيث لتحقيق تغيير في العقلية التي تحكم بلادنا بالحديد والنار وإنهاء العهد الأسود الذي يخيم على البلاد بإعادة العمل بدستور البلاد وإنهاء قوانين الطوارئ والتخلص من المرتزقة في جهاز الأمن والمرتزقة في الأجهزة القمعية الأخرى.

٧ – إن الحرص على حرية شعبنا لا يسمح لنا بالتراجع أو التخاذل أو المساومة على المطالب المشروعة لشعب البحرين. ولذلك نخاطب الحكومة قائلين: لقد انتهيتم من محاكمتنا وأصدرتم ما تشاءون من أحكام، والشعب يطالب بإعادة الدستور، فمتى يتحقق ذلك؟ ولماذا هذا الرفض لحكم البلاد وفق القوانين الدستورية؟

٨ – نطالب الحكومة اعتماد مبدأ الحوار الحضاري مع المعارضة للاتفاق على جدول زمني للبدء بإعادة العمل بدستور البلاد وإلغاء حالة الطوارئ والقوانين التي صدرت في غياب دستور البلاد. إننا نكرر للمرة الألف مطالبتنا بالحوار، وواجهتنا الحكومة بالقمع والتنكيل والاضطهاد والمزيد من الإبعاد القسري للمواطنين والتعذيب المتصاعد للمعتقلين.

٩ – في الوقت الذي ارتضينا فيه لأنفسنا مهمة الدفاع المقدس بالأساليب السلمية عن حقوق شعبنا الذي يئن تحت وطأة الجلادين وخبراء التعذيب فإننا مستمرون في الاتصالات السياسية التي تهدف لإقناع الحكومة ببدء حوار يؤدي إلى إعادة العمل بدستور البلاد، ومستمرون كذلك في نقل قضيتنا إلى كل زاوية في العالم. وقد وفرت المحاكمات الجائرة مادة دسمة تؤكد قمع الحكومة واستغلالها البشع للسلطة ضد أبناء الشعب.

١٠ – وأخيرا فإننا نعشق الحرية لأنفسنا ولشعبنا والسجن أحد أبواب تلك الحرية، والسجين يشعر أنه أكثر حرية واستقلالا وإنسانية وكرامة من سجانيه. وفي الوقت الذي نطالب الحكومة فيه ببدء حوار جاد حول الأزمة فإننا لن ندخر وسعا من أجل اطلاع العالم على ما يعانيه شعبنا في ظل غياب الدستور واستبداد رئيس الوزراء وسياسة التعذيب التي فرضها إيان هندرسون على البلاد. وان الحركة الوطنية بكل رموزها صامدة في موقفها، ولن تنجح الحكومة في النيل من عزيمتها وإصرارها على الحقوق المشروعة. وان النضال السلمي لشعبنا البطل مستمر حتى ينتهي عهد الظلم والاستبداد.

د. منصور الجمري، د. سعيد الشهابي، الشيخ علي سلمان، الشيخ حمزة الديري، السيد حيدر الستري

يوميات الانتفاضة في شهر نوفمبر ١٩٩٧

٢٩ اكتوبر

● استقبل المواطنون خبر ادخال رئيس الوزراء الى المستشفى بعد وعكة صحية بمشاعر متباينة. ففي الوقت الذي كانوا يأملون فيه ان توافق حكومة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة على مبدأ الحوار حول المطالب المشروعة وفي مقدمتها اعادة العمل بدستور البلاد، كانوا يشعرون بان رئيس الوزراء هو حجر العثرة امام هذه المطالب، وانه يرفض باستمرار تطوير النظام السياسي في البلاد. فقد أمضى في رئاسة الوزراء ٣٦ عاما، واصبح اكثر التصاقا بالمنصب، واقل حماسا لاي تطوير سياسي في البلاد. وعين في السنوات الاخيرة ابناءه في مناصب عديدة، ومن بينهم نجله الشيخ علي بن خليفة، الذي اصبح وزيرا للمواصلات. وقد دخلت البلاد بسبب سياساته القمعية في ازمات متتالية، وفي السنوات الثلاث الاخيرة فرض سياسة قمعية شرسة على البلاد ادت الى استشهاد ٣٥ مواطنا اما برصاص الشرطة او التعذيب او الاعدام. ودخول رئيس الوزراء الى المستشفى بعارض صحي هو بحد ذاته مشكلة، خصوصا للتجار والشركات الذين سيفرض عليهم نشر اعلانات مدفوعة الثمن لاعلان الولاء لشخصه ولتمويل الاعلام الرسمي الذي يديره رئيس الوزراء سواء اثناء مرضه او بعد خروجه من المستشفى. وفي السابق مارس مكتب رئيس الوزراء اساليب ترهيب شديد للمواطنين لاجبارهم على نشر اعلانات تهنيء رئيس الوزراء بالسلامة. كما فرض عليهم نشر اعلانات تدعم سياسات الحكومة الارهابية ضد المواطنين. فكان بعض التجار مثلا ينشر تحت الضغط اعلانا يؤيد فيه الحكومة على اعتقال احد ابنائه او اقاربه. ويقوم التجار بذلك مكرهين لتفادي نقمة رئيس الوزراء. واعتبرت بعض اعمال الحرق التي حدثت في ممتلكات بعض التجار رسالة الى هؤلاء بان سلوكهم غير مقبول لانهم لم يزوروا رئيس الوزراء ليعربوا عن ولائهم لشخصه.

● ومن جهة اخرى نظمت المعارضة البحرينية في الخارج مهرجانا اعلاميا في العاصمة الدنماركية، كوبنهاجن، في يومي ٢٤ و ٢٥ اكتوبر قدمت خلاله لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين وحركة احرار البحرين ولجنة التضامن الدنماركية – البحرينية وثائق جديدة عن انتهاكات حقوق الانسان وغياب الديمقراطية في البحرين. ونظمت خلال المهرجان حملة تضامنية مع شعب البحرين وعريضة وقعها اكثر من ٦٠٠ مواطن دانماركي من مختلف الفعاليات السياسية والحقوقية والاجتماعية والدينية. ووزعت خلال المهرجان المنشورات والادبيات وصور التعذيب في المعتقلات والسجون البحرينية وصور الشهداء الذين سقطوا في الانتفاضة الشعبية المباركة دفاعا عن قضايا الوطن الاساسية وحقوق المواطنة في مجتمع يسوده القمع والاستبداد والظلم.

● وناشدت القوى السياسية والحقوقية والاعلامية الموقعة على عريضة التضامن مع شعب البحرين السلطة البحرينية بالتخلي عن ممارسة النهج القمعي، والعمل على اطلاق جميع المعتقلين في السجون وفي مقدمتهم قادة المبادرة وعودة المبعدين والمنفيين، واطلاق الحريات العامة واللجوء الى الحوار مع المعارضة من اجل حل الازمة السياسية الراهنة في البلاد بالحكمة والتعقل من أجل المصلحة العليا للبلاد، مشيرة الى ان المعارضة البحرينية اظهرت خلال مراحل الازمة الراهنة انها معارضة حضارية معتدلة في طروحاتها ومطالبها. هذا في الوقت الذي تتصدى فيه السلطة الحاكمة بالقوة والقمع للمواطنين، وتستمر في حملة الاعتقالات والقتل والتعذيب وتفتري على المنظمات الدولية المدافعة عن حقوق الانسان وتتهمها بالتحيز للمعارضة. واعربت هذه القوى عن املها بان تحل الازمة السياسية الراهنة بالحوار والتفاهم بدلا من استخدام العنف والعنف المضاد، مشيرة الى انها ستقوم بجهد كبير ومتواصل للتضامن مع شعب البحرين ودعم قضيته من اجل تحقيق المطلب الديمقراطي الذي أجمع عليه الشعب بمختلف فعالياته وتياراته وطوائفه.

● ومن جهة اخرى جاء في البيان الختامي لرابطة اهل البيت الاسلامية العالمية في اختتام مؤتمرها الاخير الذي عقد في نهاية الاسبوع الماضي بمدينة «ميلتون كينز» البريطانية مطالبة لحكومة البحرين باطلاق العلماء والمعتقلين في سجون البحرين وعلى رأسهم الشيخ عبد الامير الجمري. وكان المؤتمرون قد استمعوا الى تقرير مفصل عما يجري في البحرين من ممارسات حكومية قمعية ضد العلماء والمثقفين من كل ابناء الشعب، وابدى الحاضرون الذين جاؤوا من ٢٢ بلدا اهتماما كبيرا بالوضع البحريني وحملوا معهم ادبيات كثيرة حول ذلك.

● وعلى صعيد الداخل استمرت الاعتقالات العشوائية بدون توقف في الايام الاخيرة. ففي الساعة الثامنة من مساء ٢٧ اكتوبر اعتقل من منطقة القدم مهدي محمد جواد المسباح، ١٤، وفي حوالي التاسعة والنصف من اليوم التالي جاء به المخابرات وقاموا بتصويره وهو في حالة رعب شديدة وتم تصويره وقد بدت عليه آثار التعذيب. وفي ٢٦ اكتوبر اعتقل من بني جمرة كل من : حسين ابراهيم النجار، ١٨، واخيه احمد النجار، ١٦، واحمد علي الغانمي، ١٧. وقد اعتقلوا من الشارع العام حيث تعرض عدد من المارة الى اعتداءات بالضرب والاهانة من القوات الاجنبية. وفي ١٨ اكتوبر اعتقل من المعامير المواطن شعيب حسن متروك من محل عمله وتعرض منزله للتفتيش وصودر جهاز الكومبيوتر الشخصي الذي لديه. وكان عدد من المواطنين قد اعتقلوا الشهر الماضي بمنطقة الدراز وهم: حسين سعيد المسقطي،٢٥، (من بني جمرة ويعمل بشركه بابكو)، شاكر معتوق ابراهيم (وهو طالب جامعي)، السيد حسين السيد سلمان السيد حسين،١٨ . وكلاهما من منطقة سار.

● وما يزال الغموض يلف ظروف وفاة الشاب السيد محمد شمس، ٣٠، قبل ثلاثة ايام. وهذا الشاب من سكنة منطقة جبلة حبشي، وقد توفي في سجن جو الذي كان يقضي فيه حكما بالسجن لمدة خمس سنوات، ودفن بمقبرة المنطقة يوم الاحد الماضي بحضور عائلته. ولم تعرف الظروف التي توفي فيها، حيث تردد انه تعرض للضرب. ونظرا لغموض وفاة هذا المواطن تطالب المعارضة بفتح تحقيق في الحادثة.

٣١ اكتوبر

● استمرت محاولات الحكومة لخلط الاوراق من خلال مواصلة عمليات الحرق. فقد نشب حريق كبير يوم امس في مبنى مكون من اربعة طوابق بمنطقة الصالحية تملكه عائلة الزياني المعروفة، ويضم مكاتب ومعرضا للسيارات. وأتى الحريق على سبع سيارات وعدد من اجهزة الكومبيوتر وقد شجبت المعارضة جريمة الحرق اذا كانت مفتعلة وطالبت الحكومة باجراء تحقيق فيها لمعرفة ملابساتها. ووجهت اصابع الاتهام في السابق الى عناصر جهاز الامن الذي يديره ايان هندرسون بالتورط في عمليات الحرق والتخريب. ونجم عن ذلك حرق محلات تجارية كبيرة مثل محل كازروني القرب من منطقة الديه في مطلع الشهر ومنزل عبد الرحمن فخرو في باربار ومنزل لاحد المواطنين في منطقة طشان. وهناك اعتقاد راسخ لدى المواطنين بان جهاز الامن مسؤول عن حريق مطعم الزيتون بمنطقة سترة ومنزل المواطن سلمان التيتون الذي استشهد مع ابنه وزوجته في تلك الجريمة. كما دمرت قوات الامن عددا كبيرا من المساجد والمأتم. ودمرت كذلك منازل كثيرة بمناطق السنابس والدراز والبلاد القديم والنويدرات وكرانة وغيرها. وتقوم الحكومة بهذه الاعمال لتبرير انتهاكاتها المستمرة لحقوق الانسان ولرفع راية مكافحة الارهاب للرد على منتقدي سياستها الرافض لاعادة العمل بدستور البلاد واجراء انتخابات ديمقراطية.

● الى تلك استمرت فعاليات اسبوع التضامن مع الشيخ الجمري. وقام المواطنون في اليومين الماضيين باغلاق الطريق في السنابس بحرق اطارات السيارات في الشارع العام. وقد تكرر ذلك مرتين يوم الاربعاء. وفي المنامة خرج المواطنون الساعة الرابعة والنصف عصر يوم امس الاول واشعلوا الاطارات في وسط السوق. وبادر اصحاب المحلات القريبة من مسجد الخواجه ومأتم الفصاب ومأتم العجم الى اغلاق محلاتهم. وشوهدت قوات الشغب الاجنبية المدججة بالسلاح وهي تطارد الشباب في ازقة المنامة وحاراتها.

● وقامت قوات الامن والشغب بالاعتداء على المناطق السكنية بعد انتشار الشعارات على الحيطان بشكل ارعب النظام لانه كشف الرفض الشعبي المطلق لسياساته. وفي السنابس اعتدت تلك القوات على منزل ميرزا احمد المشيمع بمنطقة السنابس ودمرت محتوياته وضربت ابنه منير، ١٥، امام والديه. وبسبب الجروح التي اصابته فقد نقل الى المستشفى للعلاج. واعتدت تلك القوات على منطقة كرانة يومي ٢٥ و ٢٦ اكتوبر واعتقلت عددا من الاطفال والشباب عرف من بينهم: سعيد الصبيحي، ١٦، فاضل عيسى ناصر، ١٦، قاسم محمد مكي، ١٥، صالح جمعة كاظم، ١٥، واخوه جلال، ١٤، جعفر احمد البوري، ١٧، جعفر احمد فاضل، ١٥، عبد الرسول ابراهيم، ١٥، خليل ابراهيم مشعل، خليل ابراهيم جعفر، ٢٠. ولما لم يكن الاخير في منزله وقت العدوان فقد دمرت ممتلكاته واعتقل احد افراد العائلة واسمه السيد نور كرهينة حتى قام خليل بتسليم نفسه الى الجلادين لانقاذ قريبه.

● وفي ٢٨ اكتوبر اعتدت قوات جهاز امن هندرسون على منطقة طشان واعتقلت كلا من جلال عبد الله العلواني، ٢٤، حسين علي الطشاني، ٢٣، واخويه حسن، ٢٠، وعباس، ١٨ وفي ٢٦ اكتوبر اعتدت تلك القوات على مأتم انصار الحسين بمنطقة البلاد القديم وسرقت كل محتوياته. واعتقلت المواطن عبد علي مرهون يوما واحدا. وفي ٢٧ اكتوبر اعتقل محمد جواد المسباح، ١٤، من منطقة القدم

● واستمرت سياسة حرمان المواطنين من التعليم في اطار ما تسميه الحكومة «التنمية البشرية»، وهناك عدد كبير من الاطفال الممنوعين من الذهاب الى مدارسهم، ولدى حركة احرار البحرين قائمة باسماء هؤلاء.

● وفي العاصمة الاندونيسية جاكرتا، القى الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن راشد آل خليفة، وكيل وزارة العدل والشؤون الاسلامية كلمة باسم البحرين وذلك في اطار مؤتمر وزراء الاوقاف والشؤون الاسلامية، جاء فيها ما يلي: «ان الاسلام يتعرض اليوم لحملة شعواء عاتية تستهدف النيل منه وتشويه اتباعه وتصويرهم في اسوأ صورة وانهم مجموعة لا هم لها سوى تعكير صفو الامن في اي مكان وإرهاب الآمنين» وهو كلام معقول جدا لانه يصف ما تقوم به حكومات عربية واسلامية عديدة ضد مواطنيها ومن بينها حكومة البحرين. واعرب في ختام كلمته عن ثقته بان هذا المؤتمر سيأخذ قضايا المسلمين في الاعتبار «لكي نخرج منه بنهج واضح لا التباس فيه حول موقف الاسلام وما نشهده من تغييرات في الدول الاسلامية الاخرى». وهذا ايضا كلام معقول حيث ان الحكمة تقتضي من الحكومات تطوير انظمتها السياسية لتتماشى مع ما تتطلبه التغييرات التي تحدث في العالم من تطوير في الانظمة السياسية.

● ومن ناحية ثانية بثت هيئة الاذاعة البريطانية الليلة الماضية حوارا اجراه مراسلها عبد الهادي التميمي مع الدكتور هلال الشايجي، رئيس تحرير جريدة «اخبار الخليج» الحكومية. ولدى سؤاله عن معلوماته عن الحادث اجاب: «نعم هذا الحريق وقع بأيد مخربة كانت قد دعيت الى التخريب من قبل منشورات من الجماعات الموجودة في لندن لاحياء خيبة الامل التي اصيبت بها هذه الحركة».

التميمي: ربطت بين بيانات وزعها افراد المعارضة في البحرين وبين هذا الحريق هل اعتقلت السلطات احدا من المشتبه بهم وبالتالي ادلى بتصريحات في هذا الاطار؟

الشايجي: الحادث وقع بأيد تخريبية متعمدة، والتحقيقات الرسمية جارية في مكان الحادث، ولذلك لم يصل الخبراء والمحققون الى نتيجة حاسمة (!).

التميمي: هل هذه الحركة معروفة لدى السلطات البحرينية؟

الشايجي: نحن نقول ان هناك جماعات في لندن موجودة تبعث بمنشورات لاحياء ما مات من حركة ضد الحكومة وللتخريب في البحرين وايضا مدفوعة من جهات خارجية.

التميمي: انت تحدثت عن حركة ومجموعات تقيم في لندن وتحدثت عن جهات خارجية تدفع هذه المجموعات. ما هي مطالب هذه الحركة وما هي الجهة الخارجية التي تقدم الدعم لهؤلاء؟

الشايجي: هؤلاء الاشخاص او المجموعات الموجودين في لندن تعرفهم لندن، ويعرفهم السياسيون هناك، هم بطبيعة الحال يرفعون شعارات ومطالبات معينة، لكنها شعارات.

التميمي: ما هي الشعارات والمطالبات حسب معلوماتكم؟

الشايجي: حسب المطالبات التي يقولون عنها او يستظلون فيها او يرفعونها كشعار لهم هي ما يسمى بالبرلمان وغير ذلك من الامور الاخرى.

التميمي: وما هي الجهة الخارجية؟

الشايجي: هناك اعترافات ايضا من قبل المجموعات التي قبض عليها في البحرين سابقا بان هناك جهة خارجية قد مولتهم ودربتهم وسعت الى احتضانهم وأوتهم، ولندن تعتبر من الجهات الخارجية ايضا التي تزوي مثل هؤلاء الناس وتقدم لهم المعونة بهذا الايواء.

يوميات الانتفاضة في شهر نوفمبر ١٩٩٧

٢ نوفمبر

● وقع يوم امس الاول انفجار صوتي في سيارة كانت واقفة بالقرب من معرض البحرين الدولي القريب من منطقة السنابس. وادى الانفجار الى ارتباك في قاعة المعارض حيث يقام معرض تجاري سوري. كما اطفئت الانوار بعض الوقت فيما اقامت عناصر جهاز الامن حواجز ونقاط تفتيش، وهرعت سيارات الاطفاء الى مكان الحادث. ولم تحدث اصابات بشرية. وقد شجبت المعارضة هذا التفجير مؤكدة ان الحركة الشعبية سلمية وترفض العنف ايا كان مصدره. كما اكدت ان مشروع للمقاومة المدنية هو الاسلوب المناسب لحل المشكلة الدستورية في البحرين. وطالبت الحكومة باجراء تحقيق في الحادثة. هذا في الوقت الذي اشار فيه بعض المصادر باصابع الاتهام الى جهاز الامن الذي يديره ايان هندرسون بافتعال التفجير في محاولة يائسة لافشال اسبوع التضامن مع الشيخ الجمري وبقية المعتقلين ولإلصاق تهمة العنف بالمعارضة بعد ان فشلت في الرد على المطالب الشعبية المتمثلة اساسا في اعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المنفيين والغاء قانون امن الدولة السيء الصيت.

● وفي الوقت نفسه استمرت الاعتقالات العشوائية في مناطق عديدة. فقد اعتقل في الساعة الواحدة من صباح ٣٠ اكتوبر من منطقة البلاد القديم المواطن حسن السماك، ٢٨. وفي الساعة الواحدة من صباح ٣١ اكتوبر اعتقل كل محمد رمضان الصفار، ٢٨، عادل علي السوادني، ٢٨. وفي الساعة السادسة من اليوم نفسه اعتقل محمد عبد الله الشحار، ١٠ سنوات من الشارع. وما يزال اخوه، حسين، ١٨، معتقلا منذ قرية الشهرين. وفي ٢٨ اكتوبر اعتقل من منطقة القدم: مهدي جواد احمد عبد الله، ١١، وعبد الله ابراهيم الجزيري، ١١. واعتقل من منطقة المعامير في ١ نوفمبر جعفر محمد علي، ١٣. واعتقل من منطقة البلاد القديم في مساء اليوم نفسه اسماعيل عبد الله احمد، ١٨ وحسن عبد الله الدفاري، ١٨. وشوهدت شعارات جديدة مكتوبة على جدران عدد من المناطق من بينها السنابس وكرزكان والسهلة والمعامير والدراز. كما سمع الليلة قبل الماضية صوت انفجار في اسطوانة غازية بمنطقة الدراز.

● وفي يوم الجمعة الماضية حاصرت قوات الشغب مسجد الصادق بالقفول لاستفزاز المواطنين. وشوهد عدد من القوات الاجنبية المرتزقة واقفين مقابل بوابة المسجد الرئيسية عبر الشارع الرئيسي، واثنان مقابل مدخل موقف السيارات التابع للمسجد. ومع ذلك فقد كان حماس المصلين واضحا من خلال الشعارات التي رفعوها بعد الصلاة والتي كان منها: «بالدم بالروح نفديك يا جمري». وكان المواطنون في الليلة السابقة قد استأنفوا فعالياتهم الاحتجاجية في عدد من المناطق. وشوهدت حرائق صغيرة في الشارع العام مقابل منطقة القدم. وجاءت مجموعة من قوات الشغب وهي شاهرة سلاحها لارهاب المواطنين في المنطقة ، وحاولت اطفاء الحرائق التي اكدت استمرار الشعب في احتجاجاته المدنية.

٣ نوفمبر

● اختتمت فعاليات اسبوع التضامن يوم السبت الماضي (الاول من نوفمبر) بعدد من الفعاليات السلمية. وفي مساء ذلك اليوم كانت شوارع منطقة الشاخورة الرئيسية مسرحا للحرائق التي اشعلت في اطارات السيارات. وشهدت منطقة الدراز في الوقت نفسه اعمالا احتجاجية مماثلة. وقام المواطنون بتاطيق جدحفص (فريق الزراع) وجبلة حبشي بحرق اطارات السيارات على الشارع العام، واغلق شارع البديع بالقرب من دوار عبد الكريم. واغلق شارع السهلة بالقرب من مطعم الايراج. واضرب المواطنون يوم السبت من الساعة السادسة صباحا حتى الثانية عشرة عن الطعام احتجاجا على ممارسات الحكومة، واستمع طلبة المدارس عن شراء الطعام. وفي منطقة النويدرات قام عدد من النساء بزيارة المقبرة لقراءة الفاتحة على روح الشاب ياسر الذي توفي بعد صراع طويل مع المرض الذي اصيب به بعد اعتقاله وتعذيبه العام الماضي. وشوهدت في سماء السنابس بالونات كثيرة تحمل الشعارات والمطالب الوطنية فيما وقف عناصر الشغب حائرين حول ما يمكن عمله للقضاء على البالونات.

● ومن جهة اخرى وقّع ٩٣ عالما من علماء البحرين في الخارج عريضة ترفض اطروحة «المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية» التي فرضها رئيس الوزراء على شعب البحرين. وجاء في العريضة ما يلي: «ان تاسيس «المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية» في البحرين هو من اشد انواع الاضطهاد الديني والطائفي والتعدي على الحريات الدينية لابناء الشعب، وضرب الوحدة الاسلامية القائمة في البلد منذ مئات السنين. وقد افتى الفقهاء بحرمة الانتماء الى هذا المجلس، وحرمة التعامل معه، وسقوط عدالة اي شخص يعمل فيه او يستجيب لتعليماته واوامره. لذا نهيب بعلماء الاسلام في الداخل ان يتصدوا لهذا المجلس الجائر انكارا للمنكر وحفظا للدين من عبث العابثين. كما نهيب بشعب البحرين ان يقاطع هذا المجلس والا يتعامل مع اي شخص يستجيب لتعليماته مهما كانت هذه التعليمات. وليرجع الى فتاوى الفقهاء التي تفسّق هؤلاء وتبطل الصلاة خلفهم او الاستماع لخطبهم» ونيّلت العريضة باسم «فضلاء وطلاب الحوزة العلمية البحرينية».

● وقع يوم امس الاول انفجار صوتي في سيارة كانت واقفة بالقرب من معرض البحرين الدولي القريب من منطقة السنابس، وادى الانفجار الى ارتباك في قاعة المعارض حيث يقام معرض تجاري سوري. كما اطفئت الانوار بعض الوقت فيما اقامت عناصر جهاز الامن حواجز ونقاط تفتيش، وهرعت سيارات الاطفاء الى مكان الحادث. ولم تحدث اصابات بشرية. وقد شجبت المعارضة هذا التفجير مؤكدة ان الحركة الشعبية سلمية وترفض العنف ايا كان مصدره. كما اكدت ان مشروع المقاومة المدنية هو الاسلوب المناسب لحل المشكلة الدستورية في البحرين. وطالبت الحكومة باجراء تحقيق في الحادثة. هذا في الوقت الذي اشار فيه بعض المصادر باصابع الاتهام الى جهاز الامن الذي يديره ايان هندرسون بافتعال اعمال التخريب والحرق في محاولة يائسة لافشال اسبوع التضامن مع الشيخ الجمري وبقية المعتقلين ولإلصاق تهمة العنف بالمعارضة بعد ان فشلت في الرد على المطالب الشعبية المتمثلة اساسا في اعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المنفيين والغاء قانون امن الدولة السيء الصيت.

● وفي الوقت نفسه استمرت الاعتقالات العشوائية في مناطق عديدة. فقد اعتقل في الساعة الواحدة من صباح ٣٠ اكتوبر من منطقة البلاد القديم المواطن حسن السماك، ٢٨. وفي الساعة الواحدة من صباح ٣١ اكتوبر اعتقل كل محمد رمضان الصفار، ٢٨، عادل علي السوادني، ٢٨. وفي الساعة السادسة من اليوم نفسه اعتقل محمد عبد الله الشحار، ١٠ سنوات من الشارع. وما يزال اخوه، حسين، ١٨، معتقلا منذ قرية الشهرين. وفي ٢٨ اكتوبر اعتقل من منطقة القدم: مهدي جواد احمد عبد الله، ١١، وعبد الله ابراهيم الجزيري، ١١. واعتقل من منطقة المعامير في ١ نوفمبر جعفر محمد علي، ١٣. واعتقل من منطقة البلاد القديم في مساء اليوم نفسه اسماعيل عبد الله احمد، ١٨ وحسن عبد الله الدفاري، ١٨. وشوهدت شعارات جديدة مكتوبة على جدران عدد من المناطق من بينها السنابس وكرزكان والسهلة والمعامير والدراز. كما سمع الليلة قبل الماضية صوت انفجار في اسطوانة غازية بمنطقة الدراز.

● وفي يوم الجمعة الماضية حاصرت قوات الشغب مسجد الصادق بالقفول لاستفزاز المواطنين. وشوهد عدد من القوات الاجنبية المرتزقة واقفين مقابل بوابة المسجد الرئيسية عبر الشارع الرئيسي، واثنان مقابل مدخل موقف السيارات التابع للمسجد. ومع ذلك فقد كان حماس المصلين واضحا من خلال الشعارات التي رفعوها بعد الصلاة والتي كان منها: «بالدم بالروح نفديك يا جمري». وكان المواطنون في الليلة السابقة قد استأنفوا فعالياتهم الاحتجاجية في عدد من المناطق. وشوهدت حرائق صغيرة في الشارع العام مقابل منطقة القدم. وجاءت مجموعة من قوات الشغب وهي شاهرة سلاحها لارهاب المواطنين في المنطقة ، وحاولت اطفاء الحرائق التي اكدت استمرار الشعب في احتجاجاته المدنية.

٤ نوفمبر

خرجت الليلة الماضية مسيرات دينية تقليدية في عدد من مناطق البحرين شارك فيها عشرات الآلاف من المواطنين. ولكن وزارة الداخلية منعت خروج المسيرات في منطقة الدراز التي أغلقت مآتمها تعسفا ولم تخرج المسيرة المعتادة فيها. وفي المنامة منعت الداخلية خروج مسيرة مأتم بن سلوم الذي حاصرته قوات الشغب بكثافة لارهاب المواطنين. فاتجه المشاركون الى مأتم الحاج عباس فاصبحت مسيرته العزائية اقوى وأكبر من السابق. وبسبب الاعداد الهائلة التي شاركت في المسيرات ازدادت قوات الشغب غيظا وتوجهت الى مكان انتهاء المسيرة وبدأت عدوانها على المواطنين بالضرب والاعتقال. وشوهدت سيارات قوات الشغب بالقرب من مسجد الخواجة، فيما كانت مفرزة منهم تمنع المواطنين من التوجه الى مأتم سلوم. وتجدر الاشارة الى ان احد رؤساء هذا المأتم عضو بمجلس الشورى الذي عين الامير اعضاءه. وكانت المسيرات حماسية ورفعت في بعضها الشعارات الوطنية المعروفة.

● وعلم من ناحية ثانية ان الاستاذ عبد الوهاب حسين، ٤٤ عاما، نقل الى المستشفى بعد اصابته بمرض لم تحدد طبيعته. والاستاذ عبد الوهاب المعتقل منذ يناير ١٩٩٦ هو احد اقطاب المعارضة الدستورية. وكان قد اعتقل مع الشيخ الجمري وبقية القادة الشعبيين في ١٩٩٥ ايضا. وتحاصر عناصر من جهاز امن هندرسون الجناح الذي نقل اليه الاستاذ عبد الوهاب حسين لمنع المواطنين من زيارته. وتحمل المعارضة المسؤولية الكاملة عن سلامة المعتقلين الذين يعيشون في زنزانات لا تصلح حتى لعيش البهائم، ويعاملون من قبل الشرطة الاجانب بوحشية لا تليق بالبشر. وتمارس الحكومة على قادة الانتفاضة المعتقلين ضغوطا كبيرة لاجبارهم على التخلي عن مطالبهم باعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح المعتقلين والسماح بعودة المنفيين. ولكن صمودهم افشل تلك الاساليب الرخيصة واصبح على الحكومة ان تطور نظامها السياسي او تواجه العالم كله الذي يطالبها بذلك.

● وشهدت منطقة الجفير في الايام القليلة الماضية حركة احتجاج واسعة شملت الكتابة على الجدران واشعال اطارات السيارات. منطقة الجفير ويشعر مواطنو تلك المنطقة بغضب شديد تجاه رئيس الوزراء وجهاز امن هندرسون بعد اعتقال اعداد كبيرة منهم بدون اي سبب. وقد اطلق سراح بعضهم مؤخرا بعد ان قضوا في السجن فترات طويلة بدون اي مبرر. ويشعر هؤلاء بان مستقبلهم اصبح اكثر عتمة بعد اعتقالهم لانهم لن يحصلوا على اعمال وان يعيشوا بامن في منازلهم في ظل النظام التعسفي القائم. ولوحظ ان المعتقلين الذين يفرج عنهم يصبحون اكثر اصرارا على المطالب لانهم لا يرون في العقلية الحاكمة ما يبعث فيهم الامل بحياة آمنة متحضرة، فليس امام شعب البحرين الا المزيد من الاعتقالات والتعذيب والابعاد.

● ومن الشعارات التي كتبت بكثرة في منطقة الدراز و ظهرت بوضوح على شارع البديع العام: " لا يوجد كلمة تراجع في قاموسنا " . ومن العبارات التي تكتب باستمرار في كل المناطق "نحن لا نخشى الرصاص دستورنا هو الخلاص " ، " يا إله العالمين رد كل المبعدين " ، " نحن بركان تفجر هاتفا الله أكبر " .

● وقد اعتقل جهاز امن هندرسون الليلة قبل الماضية سبعة عشر شخصا من منطقة البلاد القديم عرف من بينهم: حسين جمعة، ٢٣، عبد الحسين الخال، ٣٢، السيد عيسى السيد هاشم، ٢٢، حسن عبد الكريم، ١٨، سلمان ابراهيم عبد الرضا، ١٨، شوقي عبد النبي، ١٧، ياسر السماك، ٢٥، عبد النبي الحواج، ٣٢، عبد الشهيد الحواج، ٢٨ جاسم الحواج،١٧، مصطفى، ٢٧، فاضل الرمل، ٢١، مهدي الرمل، ٣٦، فاضل حميد، ٢٣، جعفر علي الطشاني، ٢١، حسن الحليمي، ١٩، ومحمد منصور السعيد، ٢٠.

● ومن جهة اخرى نشرت مجلة «الموضوع الكبير The Big Issue» الاسكوتلاندية في عددها الاسبوع الماضي تحقيقا حول الاوضاع المتردية في البحرين بعنوان «عذبوا واعدموا وقتلوا». ونشرت المجلة صور عشرة من الشهداء وصورة ايان هندرسون وعبارة على حقيبته تقول: «ان يدي ليست ملطخة بالدماء». وكتب تحت صور الشهداء عبارات مختصرة عن كل واحد منهم حول طريقة استشهاده وتاريخها. وكتبت مقدمة للتحقيق حول هندرسون جاء فيها: «لا شيء يهز ضمير هندرسون، ويدعي اعدائه وضحاياه انه مسؤول عن ادارة التعذيب المنظم وربما القتل ايضا. ولكن الكولونيل الذي يتحدث بطلاقة والذي يسمى «جزار البحرين» يستهزئ بتلك الادعاءات او يضحك عليها».

٦ نوفمبر

● تفيد الانباء الواردة من سجن الحوض الجاف الذي يضم اكثر من ٤٠٠ معتقل ان الاوضاع ازدادت سوءا في الفترة الاخيرة، وان المعتقلين الذين تقل اعمار الكثيرين منهم عن عشرين عاما، يتعرضون لابشع انواع التعذيب والارهاب على ايدي ضباط الامن مثل نادر الدوسري وغيره، وقد ازدادت وتيرة التعذيب والاهانات في الآونة الاخيرة حتى اصبحت اوضاع السجن والمعاملة لا تطاق. ولوحظ في الشهر الماضي ان المعذبين دأبوا على جر عدد من المعتقلين الى غرف

يوميات الانتفاضة في شهر نوفمبر ١٩٩٧

التعذيب في اوقات متاخرة من الليل، وتبدأ فترات التعذيب بعد الساعة الحادية عشرة وتستمر حتى الساعات الاولى من الصباح. وفي ما يلي امثلة على بعض حالات التعذيب الاخيرة:

١ – ضرب الشاب ياسر مجيد، ٢٠ عاما، من منطقة اسكان عالي، بشكل وحشي وعذب بشدة بدعوى انه اكتشف وهو يدخن سجارة في الزنزانة. والمعروف ان هذا الشاب لا يدخن. وبعد التعذيب وضع في زنزانة انفرادية لمدة اسبوع كامل ويداه مقيدتان من الخلف وعيناه معصوبتان.

٢ – نبيل احمد، ٢٠، من منطقة سترة ضرب بقسوة بدون مراعاة للحالة الصحية المتدهورة التي يعاني منها. ووجهت له اهانات كثيرة ومسح وجهه بالحذاء، وبعد ذلك احتجز في زنزانة انفرادية لمدة يومين واعيد بعدها الى الاعتقال الجماعي بعدان ازدادت صحته تدهورا ولم تتحسن حالته قليلا الا بعد اربعة ايام.

٣ – بعد انتهاء الزيارة العائلية للشاب احمد ابراهيم الشفاق، من اسكان عالي، اخذ هذا الشاب الى مكاتب التعذيب وبدأت معه وجبة وحشية من التعذيب والاهانة بدعوى انه تمنى ان يلقى الشهادة في لقائه مع عائلته. وقد ساهم الجلاد محمد الادرج في تعذيبه. وما يزال حتى الآن غير قادرعلى المشي بسبب ما لاقاه من التعذيب، وما تزال عيناه تعكسان ما تعرض له من الضرب المبرح على يدي ذلك المعذب. واستمر وضعه كذلك ثلاثة اسابيع، ولما اخذ الى القلعة للعلاج في ٢٥ اكتوبر منع من التحدث الى الطبيب الذي كان يعالجه حول ما حدث له.

٤ – علي يوسف السهلاوي نقل الى زنزانة انفرادية بعد مشادة مع احد الشرطة الذي كان يقوم بمضايقة المعتقلين واهانتهم في العنبر رقم ٢. وقد ضرب هذا الشاب ضربا مبرحا فاصيب بحالة اكتئاب حادة دفعته لابتلاع كمية من المسامير واخذ الى المستشفى في إثر ذلك. وتجدر الاشارة الى ان بعض المعتقلين يحاولون تخفيف آلامهم بشرب سائل الدينول او غيره.

وقد تلكد ان المعاملة السيئة التي يلاقيها المعتقلون مستمرة على ايدي معذبين معروفين بسجن الحوض الجاف من بينهم الملازم نواف، وليد الدوسري ومحمد الدراج. وتميز هؤلاء بنهمهم لتعذيب الشباب والاطفال حتى اصبحوا مدمنين على ذلك. ومن بين الذين تعرضوا لمعاملة وحشية في الاسابيع الاخيرة كل من: حسين الحلواجي (المنامة)، ١٩، عقيل القسامي (باربار)، ١٩، محمد رضا (مدينة حمد)، ١٧، ياسر عبد الحسين المتغوي (الدراز)، ١٩، صلاح الامين، عالي، ١٨، محمد منصور (سترة)، ١٧، خليل كويك (سترة)، ٢٠، عباس الحمالة، ٢٠، احمد علي البرباري (باربار)، ٢٠.

هذه الاوضاع اصبحت ظاهرة عامة في كل المعتقلات تقريبا، وهو امر يدعو الى القلق الشديد لانها تعبير عن اقصى حالات انتهاك حقوق الانسان وكرامته.

● وعلم من جهة اخرى ان منطقة الدراز تعرضت قبل ليلتين الى حصار شديد من قبل قوات الشغب، بعد غلق مآتمها الرئيسية ومنع المسيرات الدينية التقليدية من الخروج. وكان العدوان على مسيرات منطقة المنامة قبل ليلتين حديث الشارع بعد ان حاول الضابط يوسف العربي الاعتداء على المسيرات بالقرب من مآتم الحاج عباس ثم مآتمي مدن والخواجة بقلب العاصمة، المنامة.

● وفي يوم امس الاول (الثلاثاء) خرجت في السنابس مسيره دينية بعد ان اغلق هندرسون المآتم الرئيسي في المنطقة. وقد طافت المسيره شوارع السنابس حتى وصلت بالقرب من الشارع المؤدي الى مركز المعارض. وهناك كان الشغب متمركزا،عند ها رفعت الهتافات الوطنية فبدأت القوات المرتزقة باطلاق الغازات المسيلة للدموع والخانقة ضد المواطنين العزل. وقد تعرض المواطن عبد الله راشد، ٦٥ سنه، الى الضرب المبرح عندما حاول ان ينقذ طفلا اراد الشغب ان يعتدوا عليه.

● وعلى صعيد آخر توفي قبل يومين منطقة الدير الحاج احمد علي يوسف وذلك بعد اعتداء ثلاث سيارات جيب تابعة للشغب لمنزله و ذلك بحجة التفتيش. وكان افراد هذه القوة من الباكستانيين بحيث يصعب التحدث معهم وكانوا مدججين بالسلاح . وقد اقتادوا ابنه فاضل الذي اعتقل قبل ليلتين وهو مقيد وكانت اثار اثار التعذيب واضحة عليه. فانفجرت والدته بالصراخ لما رأت حاله، وكان التاثر باديا على وجه الوالد. وبعد ان غادر المعتدون المنزل سقط الحاج احمد مغشيا عليه، وتوفي في سيارة الإسعاف قبل وصوله الى المستشفى وبعد الفحص ثبتت وفاته بالسكتة القلبية التي انتابته بعد ما رأى من عدوان المرتزقة. وساد منطقة الدير غضب لهذه الحادثة وخصوصا لمعرفة أهل القرية بصبر وتجلد الحاج احمد. وهذا يعني ان ولده كان في حال لم يستطع الحاج احمد تحملها الامر ادى الى اصابته بهذه الأزمة..

● وجدير بالذكر أن الشعارات الوطنية كتبت على بعض الجدران البارزة بمنطقة الدير. وضعت بعض مواد الدستور. وفجرت اسطوانات الغاز عند الفجر للتدليل على الاحتفاء بذكرى اضراب الشيخ الجمري عن الطعام.

١١ نوفمبر

● "المحاكمة الغيابية" التي أعلنت عنها حكومة البحرين في أكتوبر وشرعت فيها في ٨ نوفمبر لن تحرف الحركة الوطنية عن مطالبها الدستورية العادلة. هذا ما أكدته المعارضة الوطنية في الداخل والخارج التي تنظر للضجة المختلقة نظرة استخراب لعدم توافقها مع العقل السليم. فالبحرين وشعبها وفصائل المعارضة اعلنوا مطالبهم التي انتشرت في ارجاء العالم وتعاطف معها جميع الأحرار في كل مكان. والمطالب الحقوقية الدستورية الواضحة لا يمكن التنازل عنها ولا يمكن التشويش عليها بأي ضجة تفتعلها الحكومة التي تشعر بانعدام شرعيتها الدستورية وتحاول تبرير قمعها وظلمها لشعب البحرين بمختلف فئاته واتجاهاته من خلال استخدام عبارات واتهامات سياسية طائفية لا وجود لها الا في أذهان "الخبراء الأجانب" الذين يمارسون الإرهاب والتعذيب ضد شعب البحرين الأبي.

● وقد أجلت الحكومة محاكمتها ليوم الخامس عشر من نوفمبر الجاري فيما انتشرت الكتابات على الجدران مؤكدة استمرار الشعب في مقاومته المدنية السلمية حتى استعادة الحقوق التي نص عليها دستور دولة البحرين. هذا ويستعد شعب البحرين لإحياء الذكرى الثالثة للانتفاضة وذكرى عيد الشهداء في شهر ديسمبر المقبل، مجددا عهده مع الشهداء والسجناء والمعذبين الذين ضحوا من اجل غد مشرق خال من عهود الظلم والظلام والتخلف الإنساني.

● من جانب آخر نشرت صحافة الحكومة أسماء وصور أربعة شباب اختارتهم قوات الأمن من بين العشرات الذين اعتقلوا من منطقة البلاد القديم في مطلع الشهر. واتهمت وزارة الداخلية الشباب الأربعة بالتسبب في الحريق الذي التهم عدة سيارات في بناية الزياني، وهو الحريق الذي أدانته المعارضة واتهمت أجهزة المخابرات بافتعاله. والشباب الأربعة هم سلمان إبراهيم مرهون، ١٨، شوقي عبدالله جاسم، ١٧، حسن عبدالكريم صالح، ١٨، وعلي حسن الشجار ،١٧. وكان الأخ الأصغر للأخير، محمد حسن الشجار(١٠ سنوات) من بين الذين شملتهم الاعتقالات العشوائية لقوات الأمن.

● وفي ٨ نوفمبر اعتدت قوات الأمن على مسجد الزهراء في شهركان ودمرت مكتبة المسجد، واشرطة الفيديو والكاسيت، والايات القرانية المعلقة على جدار المسجد، وقاموا بسرقة صندوق التبرعات بمحتوياته. وهذه هي المرة الخامسة التي يتعرض لها هذا المسجد باعتداء اثم من قبل قوات الأمن التي يبارك عملها المجلس "الأعلى" غير الإسلامي المشغول بهدم المساجد لإعادة بنائها والسيطرة على أهم المواقع الدينية في البلاد. كما قامت قوات الأمن بالاعتداء على مسجد الإمام علي في قرية دار كليب وسرقت جهاز الكمبيوتر منه. وينظر أبناء الشعب لما تقوم به قوات الأمن من أعمال إجرامية على انها الوجه الآخر لما يقوم به المجلس غير الإسلامي الذي وضع يده على أموال الأوقاف لتوظيفها في محاولة لشراء بعض النفوس المتكالبه على مال الدنيا والمستعدة لبيع دينها لدنيا غيرها.

● وعلى المستوى الإقليمي، زار الرئيس المصري حسني مبارك البحرين في ٧ نوفمبر وصرح للصحافيين " إن الزمن الذي تتصرف فيه الحكومات دون اعتبار لشعوبها قد ولى" والمعارضة توافقه على هذا الكلام وتأمل أن يستمع الحكام للنصائح التي يدلون بها، لاسيما انه قال هذه الجملة وهو واقف إلى جانب الامير الشيخ عيسى بن سلمان ال خليفة. وقد صرح مسؤول مصري انه تم الاتفاق على شروط الحضور لمؤتمر الدوحة الاقتصادي، الذي تقاطعه عدد من الدول شرق الاوسطية. وفي وقت لاحق قررت كل من مصر والبحرين عدم حضور مؤتمر الدوحة.

● كما بدأ السيد كمال خرازي وزير الخارجية الإيراني الجديد جولة خليجية في ٨ نوفمبر للالتقاء المسؤولين في السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات وعمان. وتأتي هذه الزيارة في الوقت الذي تحاول فيه الحكومة البحرينية التهرب من مسؤولياتها الوطنية والتزاماتها الدستورية من خلال اتهام شعب البحرين بالارتباط بجهات أجنبية، قاصدة بذلك إيران، واتهام شعب البحرين وفصائل المعارضة بهذا الاتهام الباطل ويأتي للتنفيس عن الأزمة النفسية والسياسية التي يعيشها النظام. ولهذا لم يعد شعب البحرين يهتم بما تقوله أجهزة الظلم والقمع، بل ان ذلك يزيده عزما وإصرارا لتحقيق مطالبه العادلة والثابتة.

● من جانب اخرشاركت المعارضة البحرينية في الخارج، في المسيرة الحاشدة التي نظمتها القوى الديمقراطية والحقوقية المدافعة عن حماية الاقليات العرقية واللاجئين، في يوم الأحد ٩ نوفمبر ١٩٩٧، في العاصمة الدنماركية "كوبنهاجن" بمشاركة قرابة ٤٠٠٠ آلاف متظاهر ضد العنصرية ومعاداة الأجانب المغتربين، وقدمت لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين، معلومات مدعومة بالصورة والوثائق عن حالة حقوق الإنسان في البحرين وقضية المبعدين والمنفيين البحرينيين في الخارج، كما نظمت لقاء تضامنيا في الذكرى الثانية لاعتقال رموز الحركة الدستورية وقادة المبادرة في البحرين.

● ووصفت مصادر سياسية وحقوقية دنماركية، حملة الاعتقالات في صفوف الحركة الديمقراطية و سياسة إبعاد ونفي المواطنين قسرا إلى العواصم العالمية، بانها انتهاك لحرية التعبير والراي والضمير والقانون الإنساني. ونددت القوى الديمقراطية والحقوقية الدنماركية بسياسات القمع وإبعاد المواطنين، وطالبت بعودة جميع المبعدين والمنفيين من دون أن تفرض عليهم السلطات أية شروط مسبقة لهذا المطلب القانوني، وهو حق مشروع تكفله المعاهدات والشرائع الدولية لحقوق الإنسان.

١٦ نوفمبر

● برغم سياسة منع المسيرات الدينية التي فرضت منذ اعلان قيام المجلس الخليفي للشؤون الاسلامية فقد خرجت الليلة الماضية مسيرات عديدة في العاصمة، المنامة، متحدية سياسة القمع وتكميم الافواه التي تنتهجها السلطة. وقد حاول المجلس الخليفي المذكور - عبر جهاز امن هندرسون - فرض شروط على مآتمي الحاج عباس وسلوم تحد من حرية الحركة والتعبير عن الراي ولكن ادارتي المأتمين رفضتا تلك الشروط وفضلتا عدم الخروج. وتعاطف المواطنون معهما معتبرين ذلك احتجاجا بليغا على المجلس الخليفي وتعبيرا عن رفض وصاية تدخل رئيس الوزراء ومن يتعاون معه في شؤون ابناء البحرين. وشوهدت سيارات الشغب عند مآتم سلوم وبالقرب من مسجد المهزع وثالثة عند مدرسة الزهراء بالقرب من مآتم الحاج عباس. وخرجت مسيرة كبيرة من مآتم حسن محمود بفريق المخارقة رفعت خلالها شعارات كثيرة وتميزت بحما س شديد. وكان الغضب يغلي في نفوس المواطنين بسبب جريمة منع المسيرات الدينية التقليدية. وتخيم حالة من الوجوم على وجوه المواطنين بعد ان رأوا ان من النشاطات الاولى للمجلس الخليفي للشؤون الاسلامية قرار هدم مسجد مؤمن ذي القيمة التاريخية المتميزة ومنع المسيرات الدينية التقليدية.

● وكان التوتر يخيم على عدد من مساجد البلاد يوم الجمعة الماضية بسبب تردي الوضع الامني وتمادي قوات الشغب والامن في القمع والارهاب. ففي جامع الصادق بالدراز ارتفعت اصوات المصلين بالهتافات الوطنية المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد. وفي مسجد مؤمن الذي قرر المجلس الخليفي للشؤون الاسلامية هدمه كان الحضور الجماهيري واسعا ورفعت بعض الهتافات. وتوجهت قوات الشغب الاجنبية الى المسجد وفرقت المصلين بالقوة بعد انتهاء الصلاة. وامام واجهة مسجد كرباباد كانت سيارة تابعة للشغب تتحدى المواطنين الذين لم يعباوا بالقوات الارهابية. وتجدر الاشارة الى ان الغضب الشعبي في تصاعد مستمر بسبب اصرار رئيس الوزراء على مصادرة الحريات الدينية التي كفلها الدستور والتي مارسها المواطنون عبر عشرات السنين. وقد امتنعت السلطات في السابق عن التدخل السافر في الشعائر الدينية لابناء البحرين، وجاء المجلس الخليفي بهدف تأميم تلك الممارسات وإعطاء جهاز امن هندرسون شرعية التدخل في الشؤون الدينية لأبناء البحرين. وحتى تشارلز بلجريف، المستشار البريطاني لحكومة البحرين في الفترة ١٩٢٦ - ١٩٥٧ لم يتدخل في الشؤون الدينية بالشكل الذي يحاول

يوميات الانتفاضة في شهر نوفمبر ١٩٩٧

هندرسون، عن طريق بعض الرموز الدينية المحسوبة على الحكومة، فرضه على ابناء البحرين. ويتوقع ان تشهد المناسبات المقبلة المزيد من التوتر بسبب ما يتوقع من مصادمات بين ابناء البحرين والمرتزقة الاجانب الذين يعتدون على عقائد الشعب المسلم.

● ومن جهة اخرى استمرت الاعتقالات بشكل متفرق في عدد من المناطق. وتردد ان من بين المعتقلين مؤخرا من منطقة ابو صيبع كل من احمد حسين منصور، ٢٢، وحسين علي رضي، ٢٢. وتردد خبر اعتقال الشيخ نضال مندیل، امام المسجد الوسطي بمنطقة النعيم، والسيد علي من منطقة الديه.

● وفي الوقت نفسه علم ان الشيخ عبد الامير الجمري نقل مؤخرا الى المستشفى العسكري بعد اصابته بصعوبة في التنفس، ثم اعيد الى زنزانته لاحقا. والشيخ الجمري هو القائد الشعبي الذي يتصدر المطالب الدستورية والاصلاحات السياسية، وكان عضوا في البرلمان الذي حله الامير قبل اكثر من ٢٢ عاما. وكان الاستاذ عبد الوهاب حسين قد نقل الى المستشفى في مطلع الشهر ثم اعيد الى زنزانته. وتجدر الاشارة الى ان سوء العناية الصحية ادت الى وفاة عدد من المواطنين في السجن في الشهور الاخيرة..

● وعلى صعيد اخر اجلت محكمة امن الدولة السيئة الصيت يوم امس محاكمة ثمانية من المثقفين البحرينيين حتى يوم السبت القادم لاصدار الاحكام. وتجدر الاشارة الى ان قوانين الامم المتحدة تعتبر ان الاحكام الصادرة عن اية محكمة لا تتوفر فيها شروط المحاكمة العادلة حسب المعايير الدولية تعتبر لاغية، وان اعتقال اي متهم بعد صدور حكم هذه المحكمة بسجنه يعتبر اعتقالا عشوائيا. وتعقد محكمة امن الدولة جلساتها بصورة سرية ولا تقبل احكامها الاستئناف او الطعن. ومحكمة امن الدولة من بين القضايا التي كرست صورة حكومة البحرين لدى المنظمات الحقوقية الدولية كنظام قمعي ينتهك حقوق الانسان ولا يلتزم بالمعايير الدولية سواء في ميدان القضاء ام في مجال الحقوق السياسية والمدنية للمواطنين. وهناك مناشدات دولية لحكومة البحرين تطالبها بالتوقيع على العهود الدولية الخاصة بمنع التعذيب والحقوق المدنية والسياسية خصوصا بعد ان اصبحت البحرين عضوا بمجلس الامن الدولي. وقال خبير دولي يعمل بالامم المتحدة في لقاء خاص مع المعارضة: «يؤسفنا ان تكون البحرين عضوا في مجلس الامن في الوقت الذي ترفض فيه تطوير اوضاعها السياسية الداخلية». وقال ان البحرين هي الدولة الوحيدة العضو بمجلس الامن الدولي التي ليس لديها برلمان منتخب ولا نقابات عمالية، وانها هي الدولة التي لم توقع سوى على عدد محدود جدا من العهود الدولية خصوصا الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

١٨ نوفمبر

● اجريت لرئيس الوزراء قبل يومين عملية جراحية وصفتها وسائل الاعلام المحلية بانها «بسيطة»، ولم تعط معلومات اكثر حول المرض الذي يعاني منه. وحسب بعض المصادر فقد اجريت العملية في البروستات التي التهبت الشهر الماضي وفرضت على الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة البقاء في المستشفى فترة اطول مما كان متوقعا. ويعتقد ان العملية متعلقة بهذا المرض. ويعاني رئيس الوزراء من امراض القلب ايضا وتعقيدات اخرى. وقد بقي رئيس الوزراء في منصبه منذ اكثر من ٣٦ عاما، ويرفض اعادة العمل بدستور البلاد والغاء احكام الطوارئ المعمول بها منذ اكثر ٢٢ عاما. ويقوم مكتبه هذه الايام بالاتصال بالشركات والشخصيات المعروفة لاجبارها على نشر اعلانات في وسائل الاعلام المحلية للتعبير عن الولاء والحب، ومن يرفض ذلك يعرض نفسه ومصالحه الى الخطر. وقد نشأت لدى رئيس الوزراء ظاهرة عبادة الذات وتضخيم الشخصية وتجاهل الآخرين، واعطى نفسه حجما يفوق قدراته الحقيقية ويتسابق مع الديكتاتوريين والمستبدين في العالم.

● خرجت يوم امس الاول (الاحد ١٦ نوفمبر) مسيرة دينية سياسية في منطقة السنابس، شارك فيها اهالي المنطقة وكثير من الشباب من المناطق الأخرى. بدأت هذه المسيرة عند المقبرة وانتهت عند مدرسة السنابس، حينما اعتدت قوات الشغب على المشاركين من النساء والرجال بوحشية متناهية

● وقد اتضح جليا ان المواطنين مقتنعون تماما بانه لا مجال للمساومة على المبادئ. وقد تجمع المواطنون من جميع المناطق عند السنابس لأنها كانت موقع التجمع سابقا. واتضح في المسيرة التنسيق بين المناطق القريبة من السنابس . وشوهدت حرائق كبيرة عند منطقة الجمة ومروزان، وتتابعت اصوات انفجار اسطوانات الغاز لاحقا للتعبير عن الاحتجاج الشعبي ضد اجراءات القمع والارهاب الحكومية.

● ومن جهة اخرى علم ان قوات الشغب اعتدت على منزل احمد علي ناصر (من سترة) واعتقلت جميع ابنائه وهم محمد وعبدالشهيد وحسن، وزوج ابنته السيد محسن السيد عدنان في الساعات الاولى من صباح الاحد الماضي. واستمرت الاعتقالات في المناطق الاخرى كذلك.

● وعلى صعيد اخر بعث عضو البرلمان البريطاني، دينيس تيرنر، الذي زار البحرين مع زميله، كين تيرنر، برسالة جوابية حول استفسارات قدمت اليه بشأن ما نسب اليه من تصريحات عندما كان في زيارة الى البحرين. وجاء في الرسالة المؤرخة في ١١ نوفمبر ما يلي: «لقد وفرت زيارتي الى البحرين معلومات جيدة حيث انني قبل هذه الزيارة لم اكن على اطلاع عميق بالخليج، وهو ما دفعني اساسا لقبول دعوة مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (الذي يرأسه عمر الحسن) مع زميلي، كين بيرتشيس.

وكن على ثقة باننا، خلال الزيارة كلها وفي لقاءاتنا مع الامير ورئيس الوزراء واعضاء الحكومة ومجلس الشورى، قد اثرنا مسألة الديمقراطية وحقوق الانسان، وعلى وجه الخصوص تشجيعهم على اعادة النظر في المسألة الديمقراطية والمشاركة السياسية لشعب البحرين. وفي اجتماع مع لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشورى تقدمت شخصيا بدعوتهم الى بريطانيا لزيارة مجلس العموم (البرلمان) لكي يطوروا تفكيرهم حول ما هو متاح لنا من مشاركة ديمقراطية وحكومة منتخبة.

ومع انني اوافق معك انه كان لديهم نوع من المحاسبة الديمقراطية في وقت سابق، فان تعليقاتي كانت منطلقة من الاعتراف بالواقع القائم هناك حيث لا يوجد سوى مجلس الشورى يستطيع التأثير على السياسات والقرارات الحكومية والمطالبة بالتطوير وإحداث تغييرات في مجالات عديدة من حياة المواطنين البحرينيين. ومن خلال ما اطلعنا عليه في مجال العناية الصحية والتعليم، ومن بينها التعليم العالي، فانني لا بد ان اعترف بانني اعجبت بنوعية الخدمات التي تقدم وكيف انهم اعتمدوا النظام البريطاني في تقديم الرعاية الصحية والخدمات التعليمية.

وخلال زيارتنا طلبنا وحصلنا على وسائل نقل لزيارة القرى الشيعية والسنية ومن نتيجة تلك الزيارات كان احد اقتراحاتنا بتركيزحول ضرورة توفير التعليم العالي والانشطة المناسبة للعاطلين عن العمل. وحسب علمي فان وزير العمل كان في لندن الاسبوع الماضي لحضور مؤتمر حول نظام NVQ الذي تتبناه البحرين.

وبالنتيجة فانه يبدو لي ان من الافضل لشعب البحرين ان نقوم نحن المهتمين باوضاعهم الحالية غير الديمقراطية وحقوق الانسان ان نبني جسورا ونقدم التشجيع للسلطات البحرينية لبذل جهود اكبر نحو الديمقراطية».

● وكانت وسائل الاعلام البحرينية قد نسبت الى اعضاء هذا الوفد ما لم يقولوه وعكست زيارتهما الى البلاد على غير حقيقتها مؤكدة شعور الحكومة بالافلاس السياسي والاخلاقي. وكانت هناك تعليقات مماثلة من السيد كين بيرتشيس. والواضح ان المسؤولين البحرينيين قدموا لضيفيهما معلومات بعيدة كل البعد عن حقيقة مجلس الشورى وصلاحياته، واقنعوهما بان التغيير يأتي من خلال اعضاء مجلس الشورى الذين عينهم الامير.

٢١ نوفمبر

● امر الديوان الاميري قبل ثلاثة ايام باقالة مواطن يعمل مصححا بجريدة «الايام» اليومية بسبب خطأ املائي في العدد ٣١٨٣ الصادر يوم الثلاثاء ١٨ نوفمبر. وجاء الخبر في صدر الجريدة تحت عنوان «البحرين تستنكر حادث الاعتداء الارهابي» فجاء في سياق الخبر: (جاء ذلك في برقيات بعث بها صاحب السمو الشيخ علي بن سلمان آل خليفة امير البلاد المفدى) بدلا من (عيسى بن سلمان). وفور صدور الجريدة اصدر الديوان الاميري قرارا بإقالة مصحح الخبر نظرا لتشابه الاسم المكتوب بالقيادي المعروف الشيخ علي سلمان (بكل المصححين نفديك يا امير).

● يتردد هذه الايام ان هندرسون يفكر في التقاعد قريبا والانتقال الى الولايات المتحدة الامريكية ليقضي فيها ما تبقى من حياته. وموضوع ايان هندرسون، ضابط الامن البريطاني الذي عمل في البحرين منذ ٣١ عاما، قضية محرجة له وللحكومة في آن واحد. فقد أصبح وجوده عبئا على الجميع بسبب تكريس سياسة التعذيب كممارسة يومية ضد ابناء البحرين. ويعتبر الشعب هذا الضابط الذي مارس التعذيب بحق مناضلي حركة الماو ماو الكينية قبل مجيئه الى البحرين في العام ١٩٦٦، مسؤولا عن قدر كبير من التعذيب الذي تعرض له المناضلون البحرينيون على مدى الثلاثين عاما الماضية والذي ادى الى استشهاد العشرات تحت التعذيب والقتل بالرصاص الحي، وانه هو المسؤول عن قانون امن الدولة السيء الصيت، وعن سياسة التدمير الشامل للمناطق التي يمارس اهلها نشاطات سياسية. واذا ما رحل هندرسون عن البلاد فسوف يكون المواطنون قد حققوا احد اهدافهم المهمة كما حدث عندما طرد سلفه، المستشار تشارلز بليجريف من البلاد في ١٩٥٧ بعد ان بقي في البلاد ٣١ عاما ايضا. ويبدو ان هندرسون يظن ان رحيله الى الولايات المتحدة سوف يوفر عليه عناء التعرض للاضواء الاعلامية في بريطانيا.

● ومن جهة اخرى القى الليلة قبل الماضية الدكتور احمد الربعي، وزير التعليم العالي السابق في الكويت، محاضرة بنادي الخريجين في المنامة حول مستقبل مجلس التعاون الخليجي، وركز المحاضر على ضرورة المشاركة السياسية في المنطقة والتشاور بين الحكام والشعوب، وان استمرار المجلس يتطلب انفتاحا على هذا الصعيد لمنع الاضطرابات السياسية. وطالب بان تكون المطالبة بالحقوق بأساليب سلمية. وكانت تعليقات بعض الحاضرين تعكس شعور المواطنين بان وسائل التعبير الشعبي اصبحت ممنوعة وان الحكومة تتهم المطالبين باعادة العمل بالدستور بالارهاب وتهديد امن الدولة. وعلق بعضهم قائلا انه لو كان المحاضر من المواطنين الشيعة لاتهمه هندرسون بالانتماء الى حزب الله والتخابر مع دولة اجنبية والسعي لاسقاط النظام بالقوة. وبالرغم من الانفتاح المعهود للدكتور الربعي فقد حاول ان يكون دبلوماسيا اكثر من اللازم وتحاشى التحدث بصراحة عما يجري في البحرين.

● هذا ولم تتوقف عمليات الاعتقال في الايام الاخيرة بل استمرت بالدرجة المعهودة من القسوة. وعرف من بين المعتقلين من منطقة القرية كل من: حسين علي سرور، ١٣، جابر عبدالعزيز عبد الله، ٢٦،(أفرج عنه في اليوم التالي بعد تعرضه لتعذيب وحشي) جاسم محمد عبد الله، ١٨، احمد جابر سرور، السيد حسن نبيل، ٢١، السيد محمد، ١٨، السيد امين صالح عدنان، ١٨. ومن معتقلي منطقة السهلة كل من: شاكر عبد النبي منصور، عيسى راشد منصور وجعفر يوسف جعفر. ومن السنابس اعتقل المواطن السيد محمد عدنان، ١٧. ومن النعيم: محمد النشيط ١٨، الشيخ ناظم الثنان، ٣٠، محمد الخيار، ٢٤، يوسف المعلمة، ١٧ وقد اعتقل هؤلاء في عدوان شرس عند الفجر على منازلهم بعد ترويع الآمنين من النساء والاطفال. ومن منطقة المصلى: عماد العريبي، ادريس مهدي العريبي، حسين عيسى العريبي، شاكر عباس عبد الله شمطوط، منير هلال. ومن معتقلي الدراز عبد الله مهدي قاسم، ١٩. وعلم ان الاعتداء الذي تم قبل بضعة ايام على منزل الحاج علي احمد ناصر بمنطقة سترة ادى الى اعتقال ولديه عبد الشهيد وحسن وقريبه السيد محسن عدنان.

● وفي الكويت سوف يقدم ستة بحرينيين في ٢٤ نوفمبر الى المحاكمة بتهمة حيازة منشورات، وهي تهمة لا تتعارض مع القانون الكويتي. وكانت المجموعة قد اعتقلت في شهر مارس الماضي وتعرض افرادها الى تعذيب وحشي على ايدي عناصر جهاز الامن. وقد أطلق اثنان من اعضاء المجموعة بكفالة مالية وبقي أربعة في السجن وهم: حسين الحايكي، محمد ميرزا، عيسى الحايكي وحسين سعف. وتم توقيف هؤلاء عدة مرات بدون اي مبرر.

● وعلى صعيد اخر بدأت الاستعدادات الشعبية لاحياء الذكرى الثالثة لقيام الانتفاضة الشعبية التي تفجرت في اثر اعتقال الشيخ علي سلمان في الخامس من ديسمبر ١٩٩٤. ويتوقع ان تشهد الفترة ما بين ٥ - ٢٠ ديسمبر تصاعدا في الفعاليات في اطار مشروع المقاومة المدنية السلمية. وقد فشلت الحكومة في سياسة القمع والارهاب التي تستهدف القضاء على المطالبة الشعبية باعادة العمل بدستور البلاد المعلق منذ اكثر من عشرين عاما. وما تزال السجون تغص بالمعتقلين الذين يصل عددهم الى الفي معتقل. ويبلغ عدد الشهداء على مدى السنوات الثلاث

يوميات الانتفاضة في شهر نوفمبر ١٩٩٧

الماضية ٣٥ مواطنا اي بمعدل شهيد واحد كل شهر، بالاضافة الى مئات الجرحى والمعذبين والمعوقين نتيجة سياسةالقمع والتعذيب التي انتهجها رئيس الوزراء ونفذها ايان هندرسون وعادل فليفل وخالد الوزان وعبد العزيز عطية الله آل خليفة. وكان المواطنون قد أعلنوا عشية السادس عشر من ديسمبر «عيدا للشهداء» لاحياء ذكرى اول شهيدين سقطا برصاص عناصر الامن في ١٧ ديسمبر ١٩٩٤ وهما هاني خميس وهاني الوسطي. وبالرغم من المطالبة المستمرة بتقديم القتلة الى المحاكمة فقد رفض رئيس الوزراء ذلك، كما رفض اجراء تحقيق في اي حالة من حالات القتل التي راح ضحيتها مواطنون ابرياء.

٢٤ نوفمبر

● اصدر المواطنون المنفيون الذين حكم عليهم رئيس الوزراء يوم السبت الماضي بالسجن لمدد تتراوح بين خمسة اعوام وخمسة عشر عاما بيانا اوضحوا فيه موقفهم من تلك المحاكمات الفرفوشية. وقال البيان ان المحاكمة عقدت بسرية كاملة ومنع حضور اي محام عن المتهمين الذين لا يحق لهم استئناف تلك الاحكام. وقال البيان ان الاحكام كانت معدة سلفا وانها احكام سياسية ضد حركة شعب البحرين. واضاف ان المنفيين ابدوا استعدادا كاملا لحضورها مع توفر بعض الضوابط والضمانات برغم عدم تبليغهم رسميا بالمحاكمة. وقال ان هناك اكثر من ٤٥٠ مواطنا بريئا محكومين بالسجن ظلما وعدوانا، وهم يعيشون ظروفا سيئة للغاية في الزنزانات، وان «حرية الشعب هي شغلنا الشاغل، والحقوق المسحوقة لشبابنا الذين يرزحون في القيود تدفعنا إلى الاستمرار في الدفاع عن حقوقهم والعمل من أجل إطلاق سراحهم».

واضاف: «ان الحرص على حرية شعبنا لا يسمح لنا بالتراجع أو التخاذل أو المساومة على المطالب المشروعة لشعب البحرين. ولذلك نخاطب الحكومة قائلين: لقد انتهيتم من محاكمتنا واصدرتم ما تشاؤون من أحكام. والآن لنبدأ صفحة جديدة معا. فالشعب يطالب بإعادة الدستور، فمتى يتحقق ذلك؟ ولماذا هذا الرفض لحكم البلاد وفق القوانين الدستورية؟». وطالب البيان الحكومة «بفتح صفحة جديدة تعتمد مبدأ الحوار الحضاري مع المعارضة للاتفاق على جدول زمني للبدء بإعادة العمل بدستور البلاد وإلغاء حالة الطوارئ والقوانين التي صدرت في غياب دستور البلاد. وقال المنفيون انهم «مستعمرون في الاتصالات السياسية التي تهدف لإقناع الحكومة ببدء حوار يؤدي إلى إعادة العمل بدستور البلاد، ومستعمرون كذلك في نقل قضيتنا إلى كل زاوية في العالم. وقد وفرت المحاكمات الجائرة مادة دسمة تؤكد قمع الحكومة واستغلالها البشع للسلطة ضد أبناء الشعب». واختتم البيان بالقول: «إننا نعشق الحرية لأنفسنا ولشعبنا والسجن أحد ابواب تلك الحرية، والسجين يشعر أنه أكثر حرية واستقلالا وإنسانية وكرامة من سجانيه... وأن النضال السلمي لشعبنا البطل مستمر حتى ينتهي عهد الظلم والاستبداد».

● ومن جهة اخرى انتشرت قوات جهاز قمع هندرسون وقوات الشغب في يوم الجمعة الماضية عند المساجد المهمة. فبالقرب من مسجد الصادق بمنطقة القفول كان هناك عدد من القوات المرتزقة وبها الجنود المدججون بالسلاح لارهاب المصلين وثنيهم عن الدخول الى المسجد. ولكن المواطنين ادوا الصلاة برباطة جاش. وفي نهاية الصلاة ارتفعت اصوات المصلين بالهتافات التي كان منها: بالدم بالروح نفديك يا جمري. وكانت المنشورات منتشرة بشكل واسع. كما كانت سيارات عسكرية قد اخذت مواقع بالقرب من جامع كرباباد وجامع الصادق بالدراز، حيث رفعت شعارات معادية.

● وعلم ان وزارة الاسكان بدأت في استرجاع الاراضي التي اعطيت للمواطنين لبناء منازل لهم بحجة ان اصحابها لم يشرعوا في بنائها، ومن شان هذا الاجراء الذي يطبق على فئة معينة من المواطنين دون الفئات الاخرى ان يضغط بشكل اكبر على الاوضاع الاجتماعية للمواطنين وينغص عيشهم. ومن المواطنين الذين يتعرضون لهذا الضغط: الحاج احمد علي التاجر الذي سحبت منه قطعة ارضه والسيد احمد السيد هاشم. كوانت هناك قطعة ارض مخصصة للجمعية التعاونية بمنطقة الدير ولكن وزارة الاسكان سحبتها واعطتها لاحد المقربين من رئيس الوزراء يتمتع بوضع مالي جيد ولا يحتاج لمعونة الحكومة.

● هذا وقد غطت الشعارات الوطنية مناطق واسعة من البلاد في الايام القليلة الماضية للاحتجاج على المحاكمات الجائرة والمطالبة باعادة العمل بدستور البلاد. ففي منطقة الدير استيقظ المواطنون ليقرأوا على الجدران بعض مواد الدستور المعلقة وشعارات وطنية اخرى. وبالقرب من الدوار الرابع بمدينة حمد كانت الشعارات المكتوبة تعبر عن دعم وتضامن مع القادة المعتقلين والمبعدين.

● وعلى صعيد اخر استمرت ضغوط حكومة البحرين على دول مجلس التعاون الاخرى، واصدر وزراء داخلية دول المجلس الذي اجتمعوا في الدوحة يوم امس بيانا شجبوا فيه ما اسموه تدخلا من البرلمان الاوروبي في الشؤون الداخلية لدول المجلس. ويبدو ان البيان يشير الى موقف البرلمان الاوروبي من اعدام شخصين في دولة الامارات العربية المتحدة. ويتوقع ان تكون لردة فعل حكومة البحرين المعادية للبرلمان الاوروبي ردات فعل عكسية، ولا يستبعد تفعيل دعوة البرلمان للامتناع عن تزويد حكومة البحرين بالسلاح حتى تعيد العمل بالدستور.

● ومن جهة اخرى القى الدكتور منصور الجمري مساء امس الاول محاضرة امام المؤتمر الحادي والثلاثين جمعية دراسات الشرق الاوسط الامريكية الذي عقد في مدينة سان فرانسيسكو حظيت باعجاب الحاضرين واثارت نقاشا ساخنا حول الوضع في البحرين. وكانت المحاضرة تتحدث عن الخلفية الثقافية في البلاد ونهج حركة المعارضة الحديثة. واوضح الدكتور الجمري كيف ان هذه المعارضة متجذرة في المجتمع البحريني وتعود الى حركة ١٩٣٨ التي طالبت بحياة تشريعية.

وقال ان الحركة واعية بالجوانب الاقتصادية والسياسية وتسعى لتحقيق مصالح الشعب، ولذلك فهي تحظى بدعم الغالبية العظمى من المواطنين. وتطرق الى الموقف السلبي الذي وقفته السلطة من المطالب الاصلاحية بسبب عقليتها القبلية. واضاف ان المعارضة التي تعتمد على ما لديها من موروث ثقافي وسياسي استطاعت توجيه الرأي العام بشكل جعله لا يرى له مستقبلا خارج اطار القانون الدستوري. وقال ان احداث البحرين اكدت ما قالته جريدة الفايننشال تايمز اللندنية في عددها الصادر في ٣١ مايو ١٩٩٣ الذي قالت فيه: «وحسب ما يقوله الليبراليون البحرينيون من كل القطاعات الاجتماعية فانه في الوقت الذي ربما يكون هناك ثمن لانتخاب مجلس وطني جديد فان هناك ثمنا لتأخير ذلك ايضا». كان ذلك قبل اكثر من ١٤ عاما.

٢٦ نوفمبر

● اعتبر العدوان الوحشي الليلة الماضية على مسيرات دينية سلمية وسط العاصمة، المنامة، استمرارا لسياسة الاعتداء على حقوق المواطنين وسياسة تصفية الارادة الشعبية. وكانت المسيرات قد بدأت بعد الساعة الثامنة بالقرب من مأتم القصاب بقلب المنامة. فبدأ العدوان الهمجي الذي شاركت فيه قوات الشغب الاجنبية وعناصر من الهنود والباكستانيين الذين كانوا متنكرين بلباس مدني. وروع اطفال البحرين من هذا العدوان. وقال شهود عيان انهم رأوا ضابط التعذيب اليمني «مقبل» وهو يمسك بطفل لم يتجاوز الرابعة عشرة ويضربه بوحشية ويركله بحذائه، وبعدها اركبوه في سيارة الشرطة وهو يكاد يغمى عليه. وقال شهود عيان آخرون انهم رأوا بالقرب من مركز التعذيب بالقلعة مفرزة من قوات الشغب وهم يضربون بعض الشباب بدون رحمة. وكانت قوات الشغب قد اخذت مواقعها منذ ما بعد غروب الشمس عند تقاطع الشارعين اللذين يقع عليهما مأتما مديفع والحاج عباس. وتحاشيا للتصادم مع هذه القوات قرر المواطنون الذين حضروا مأتم الحاج عباس السير في الاتجاه الآخر، ولكنهم فوجئوا بعدوان تلك القوات من كل جهة مستعملين الغازات المسيلة للدموع والخانقة والرصاص المطاطي. وحدثت مواجهات استعمل فيها الشباب الحجارة والاواني الفارغة، ولكن اسلحة المعتدين كانت تفوق ما لديهم، وانتشرت المواجهات الى سوق المنامة، واستمرت حوالي نصف ساعة سقط خلالها عدد من الجرحى من ابناء البحرين على ايدي المرتزقة. وخلت الشوارع بعد ذلك من المارة. وحتى منطقة باب البحرين التي تعج عادة بالناس في ذلك الوقت كانت خالية الا من القوات المرتزقة. وقال بعض الاجانب الذين كانوا يراقبون الوضع انهم شاهدوا سيارة شرطة مكتظة بالمواطنين الذين اعتقلوا. وكانت اصوات سيارات المطافي، تتجه نحو مسجد مؤمن الذي قرر المجلس الخليفي للشؤون الاسلامية في وقت سابق هدمه. كما كان الجو مليئا بروائح الدخان والغازات الخانقة. وحدثت اعتقالات كثيرة في صفوف المواطنين لم تعرف اعدادهم حتى الآن.

● وقد ساد جو من الغضب في انحاء البلاد بعد الاعتداءات الخطيرة التي نظر اليها المواطنون الشيعة انها تستهدف وجودهم وضرب ممارساتهم التقليدية التي هي جزء من ثقافتهم وتراثهم وعاداتهم. وتشاءموا كثيرا من تشكيل المجلس الخليفي للشؤون الاسلامية الذي عينته العائلة الحاكمة لاضفاء الشرعية على هذه الاعتداءات التي تستهدف ابناء البحرين وهدم المساجد. وكان قرار قد صدر عن هذا المجلس بهدم مسجد مؤمن، وهو احد المساجد التاريخية في وسط العاصمة ونقطة تجمع معروفة ويحمل تاريخا عريقا حيث عقدت فيه اجتماعات سياسية في العقود الماضية. وانطلقت منه مسيرات منذ الخمسينات.

● وتكشفت في الايام القليلة الماضية كتابة الشعارات على الحيطان المطلة على الشوارع العامة. فقد شوهدت الشعارات مكتوبة على منازل بمنطقة القدم تطل على شارع البديع، وهي شعارات متحضرة تطالب باعادة العمل بدستور البلاد وبقية المطالب الوطنية المعروفة. وشاهدها المواطنون عندما كانوا متوجهين الى اعمالهم صباح امس، ولكن قوات الشغب قامت بشطبها بعد ساعات قليلة.

● وفي داكار صدر عن المؤتمر الـ ٢٢ للفيدرالية الدولية لحقوق الانسان الذي انهى اعماله في العاصمة السنغالية، يوم امس عدة قرارات حول عدد من البلدان والقضايا ومنها البحرين. وحضر هذا المؤتمر الدولي ممثلو منظمات حقوق الانسان في ٥٥ بلدا. وقد تبنى المؤتمر بالاجماع قرارا حول البحرين جاء فيه: «ان المؤتمر الـ ٢٢ للفيدرالية الدولية لحقوق الانسان المنعقد في داكار يتابع بقلق الانتهاكات الخطيرة والواسعة والمتواترة التي تقوم بها حكومة البحرين ضد الحركة الدستورية السلمية، ومن ذلك القتل العمد حيث قتل ما يقارب الاربعين ضحية، والتعذيب واساءة المعاملة في المعتقل والاعتقالات التعسفية للالاف حيث قدرت اللجنة الدولية للصليب الاحمر عددهم في ربيع هذا العام بحوالي ١٥٠٠، والاحكام الظالمة لمحكمة امن الدولة بما فيها احكام الاعدام والنفي القسري بحق العشرات ومصادرة الحريات العامة والخاصة. وفي ضوء القرار الصادر عن اللجنة الفرعية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في اغسطس والبيان الصادر عن البرلمان الاوروبي الصادر في سبتمبر وتقارير المنظمات الحقوقية الدولية تطالب حكومة البحرين بوضع حد لهذه الانتهاكات والاستجابة للمطالب الشعبية بعودة العمل بالدستور والدخول في مفاوضات مع المعارضة لتحقيق ذلك، والسماح لمنظمات المجتمع المدني بما في ذلك منظمات حقوق الانسان بالعمل في البحرين». ويعتبر هذا القرار الجديد داعما لنضال شعب البحرين من اجل الديمقراطية وحقوق الانسان. وقد حضرت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين المؤتمر وشاركت فيه بنشاط واضح.

● وفي الكويت أجلت المحكمة النظر في قضية ستة من البحرينيين حتى ٢٥ ديسمبر المقبل. وكانت المحكمة قد عقدت جلستها يوم الاثنين الماضي بعد تأجيلها عدة مرات لاسباب غير معروفة. واعتقلت هذه المجموعة في ٢٩ مارس الماضي واتهمت بحيازة منشورات منافضة لحكومة البحرين.

● وتجدر الاشارة الى ان حكومة البحرين ترفض حتى الآن السماح للمنظمات الدولية بحضور المحاكمات او زيارة السجون. وقد انزعجت الحكومة كثيرا عندما اعلنت دولة قطر قبل يومين دعوتها لمنظمة العفو الدولية لحضور محاكمة اكثر من مائة شخص متهمين بالمشاركة في محاولة قلب نظام الحكم. وحضر جلسة المحاكمة الاولى يوم امس سفراء الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا بعد ان وجهت الحكومة دعوة الى سفراء الدول الخمس الدائمة العضوية لحضور تلك المحاكمات. كما وجهت دعوة الى منظمة العفو الدولية لحضور المحاكمة، وهي سابقة مهمة في المنطقة خصوصا في البحرين التي رفضت السماح لاي منظمة حقوقية دولية بحضور البلاد حتى الآن، وتعقد محاكمات سرية لابناء البحرين ولا تسمح بحضور أحد غير المتهمين في محاكم امن الدولة السيئة الصيت.

صراع الاضداد بين الحرية والاستبداد

لا تكن عبد غيرك وقد خلقك الله حرا. صمتك امام ارهاب الجلادين عبودية، وقبولك بالعيش في ظل نظام الاستعباد والقمع ظلم لنفسك ولكرامتك وانسانيتك، وعدم مشاركتك في احتجاج شعبك ضد الارهاب الرسمي خذلان للمستضعفين من الرجال والولدان الذين لا حول لهم ولا قوة. وابتعادك عن الساحة بحجة الحفاظ على رزقك لا يضمن لك الامن على النفس والمال والرزق والعرض، فأنت، كغيرك من سائر ابناء اوال، عرضة للاذلال والعدوان والاجرام. لا تكبت مشاعرك في داخل نفسك، فلقد منحك الله حرية واسعة تسمح لك بالتعبير عن الرأي والجهر بالظلم والاحتجاج ضد القتلة والسفاحين. لا تقبل لنفسك العيش تحت طائلة الاعتقال في اي لحظة. فهل تعلم ان قانون امن الدولة الذي يسمح باعتقالك لمدة تصل الى ثلاث سنوات بدون تهمة او محاكمة عندما تشتبه فيك العائلة الخليفية الحاكمة ليس له مثيل في اي دولة من دول العالم؟ أترضى ان تكون تحت طائلة هذا القانون؟ أترضى ان يعيش العالم كله اجواء الحرية والانتخابات والقوانين الدستورية بينما نعيش انت في ظل حكم لا يعترف بشيء من ذلك، ويدعي للعالم ان ذلك الظلم والتخلف والارهاب «من عاداتنا وتقاليدنا»؟ لماذا خرجت الكويت عن هذه العادات والتقاليد؟ لماذا تمردت عمان على تلك الخرافات؟ ولماذا تخطط قطر لفك ارتباطها بتلك الاضاليل؟ لقد جاء الاسلام ليكسر القيود عن البشر ويحررهم من الرق والعبودية، ورفض العادات البالية والتقاليد القبلية التي كانت قريش تتمسك بها، وحطم الاصنام التي منعت الانسان من الانطلاق في عالم الحرية والسمو والانسانية. وها هي العائلة الخليفية وحدها تحاول اعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل الاسلام من قيم متخلفة وعبودية مقيتة واستبداد بدون حدود واقطاع تفرضه الغبيلة على الناس، وقيم قبلية بالية تعطي رأس القبيلة حق التصرف في الناس.

أنسمح لهذه الردة السياسية والاخلاقية بالبقاء في بلد متحضر؟ أترضى بان تبقى العقلية القبلية تتحدى الشعب المثقف الواعي ذا التاريخ الاصيل والتراث العلمي الناصع الذي يمتد الى الايام الاولى بعد مجيء الاسلام؟ أترضى بان يتحكم في البلاد جهاز امن ليس فيه الا النطيحة والمتردية ممن فشلوا في العلم والاخلاق فاستغل النظام ذلك ليفرضهم حكاما على الشعب؟ أيقبل حر بان يكون ايان هندرسون وعادل فليفل وخالد الوزان وعبد العزيز عطية الله وخالد المعاودة هم اصحاب القرار في حياته، يعتقلونه، يعذبونه، ينفونه من البلاد، يقيلونه من وظيفته، ويأمرون بعدم توظيفه؟ أترضى ان يكون هؤلاء هم الذين يعينون امام المسجد الذي تصلي فيه ويحددون اوقات فتح ذلك المسجد وغلقه ونبرة صوت مكبر الصوت في المئذنة والمسجد؟ اترضى بان تخضع الممارسات الدينية لإيان هندرسون الذي يصدر الاوامر لموظفيه في المجلس الخليفي للشؤون الاسلامية لتبدو وكأنها قرارات «في مصلحة الناس»؟ أتقبل بان يبقى علماؤك الحقيقيون الاحرار مقيدين في السجون، بينما يفرض عليك اشباه العلماء؟ لماذا أبعدوا العلماء الواعين الذين فهموا من الاسلام روحه التحررية وتكريمه الانسان ورفعه منزلة البشر ليحل مكانهم من لا يرى في الاسلام سوى احكام الحيض والنفاس؟ لماذا يتعقبون الاحرار في كل مكان، فيضيقون بهم ذرعا في البلاد ويطردونهم ثم يلاحقونهم في المنافي ويحاولون الضغط على الحكومات الاخرى لطردهم من بلادهم؟

في بلد لا يعترف بكرامة الانسان وحقوقه وقيمة حياته ويعتمد نظامه سياسات التشويش والتدليس والتضليل ويعتدي على من لا يصفق لجلاوزته ويشكك في حقيقة ما تنقله وسائل اعلامه وما يفعله جلاوزته، لا بد من حركة اصلاح شاملة تفرض على الطغمة الحاكمة ان تغير سياساتها او ترحل عن البلاد. ولن يسمح شعب البحرين بان تبقى سياسات التعذيب والقمع واستمرار تغييب الدستور سائدة والعالم على اعتاب القرن الحادي والعشرين. لقد استشهد عشرات المواطنين بالتعذيب الوحشي والقتل والعمد والاعدام وما تزال شعلة الانتفاضة متقدة برغم القمع غير المحدود. ان نظاما يرفض حكامه استلام عريضة شعبية وقع عليها خمسة وعشرون الف مواطن تطلب منهم مطالب متواضعة وتخاطبهم بأكثر الأساليب تأدبا لا يمكن ان يبقى طويلا. وما محاولات التشويش على ما يجري الا تعبير عن اليأس الذي اصاب النظام وعناصره، ولا يرى الاحرار من سبيل لتغيير الوضع الا بالاستمرار في طرح المطالب بدون تراجع او مساومة. دموع اليتامى لن تذهب هدرا، وقلوب الثاكلات لن تتوقف عن النبض وضمير الامة لا يموت، وحناجر الاحرار لن تتوقف عن الهتاف بالحرية وحياة القادة المعتقلين والمنفيين. هذه هي حقيقة الوضع، شعب حر أبي يتطلع لغد مشرق يعيش فيه اجواء الحرية والكرامة والحقوق المشروعة، ونظام يصر على التخلف والرجعية والاستبداد والقمع. انه وضع سعت المعارضة لابقائه تحت السيطرة حتى الآن ومنعت بروز ردود فعل تتناسب مع ارهاب السلطة، ولكنه مرشح للتصاعد والخطورة، خصوصا مع غياب الرأي السياسي الحصيف القادر على نزع فتيل التوتر في اوساط العائلة الحاكمة. فرئيس الوزراء الذي استمر في منصبه ستة وعشرين عاما لا يستطيع فهم معاني المجتمع المدني المعاصر مثل الانتخابات وحقوق المواطنين والحريات المدنية والمواثيق الدولية. فالصراع بالتالي هو مواجهة بين قوى العصرنة والتمدن والتطور وقوى التخلف والقبلية والاقطاع والاستبداد، ولا بد ان يحسم في النهاية لصالح ما ينسجم مع عالم متفتح يستقبل قرنا جديدا بمزيد من الحرية والتطوير السياسي.

أحرار برغم القمع

حرٌ برغم الظالمين وسيدُ ... ودّعت أمسي فاستطاب لي الغد
وقرأت في سفر الجهاد ملاحما ... صُنعت بها الامجاد فهي تُخلد
وعرفت تاريخ الجدود وكله ... ما فيه الا الثائر المتمرد
يومي به كلُ العناء معشعش ... والكبت والظلم الرهيب الانكد
أرنو الى الافق البعيد مسائلا ... فلعل في الدنيا يحين الموعد
اني لاعلم ان نصرا حاسما ... للشعب أت أزبدوا أو أرعدوا
واليوم أعلم انني أرث الفدا ... أناتُ مَن في السجن رعد مزبد
همسات كل الامهات قواصف ... نار عليه حريقها لا يخمد
هل يعلم الطاغوت ان حياته ... فتراتُ أمتي المضيء مخلد
هل يعرف الجلاد ان دماءنا ... حِممٌ تثور وثورة تتجدد

■○■

شعب تراق دماؤه لا يَخمد ... وطن يُعذّب أهله يتجلد
جيل التحرر صامد لا ينثني ... ودمِ الشهيد على الثرى لا يجمد
فَلِم التجبر من صعاليك الورى ... ولِمَ البغاث بأرضنا تستأسد
ومتى يلوح الفجر في آفاقنا ... ويزول عهد للخليفة أسود
النخلة الشماء رمز شموخنا ... لا تنحني او ترتمي او تسجد
والبحر عنوان العطاء وموجه ... لما يهيج تراه يزبد يرعد
والتربة الحبلى بكل كريمة ... منها الشباب بمجده يتزود
والشمس حين تشع في أرجائنا ... ياسى لمطلعها الشقي الارمد
والقائد الجمري صوت هادر ... في كل حارات الحمي يتردد
شعب أصيل في البلاد وقائد ... وحكومة في المسلمين تعربد

الانتفاضة تدخل عامها الرابع . التتمة من ص ١

وفي شهر سبتمبر صدر بيان القرار الاوروبي الذي شجب تلك الانتهاكات ودعا دول العالم الى الامتناع عن تزويد البحرين بالاسلحة حتى تعيد العمل بالدستور والديمقراطية. هذه التطورات جعلت حكومة البحرين، بدلا من التوقف قليلا ومراجعة سياساتها، تمعن في قمعها واعتداءاتها على المواطنين وتصر على تفعيل محكمة امن الدولة السيئة الصيت وقانون امن الدولة، لتكرس بذلك الممارسات انتهاكها المنهجي لحقوق الانسان.

واخيرا جاءت محاكمة المواطنين الثمانية المنفيين لتضيف نقطة سوداء الى ملف الحكومة الذي يزداد سوادا. فقد عقدت المحكمة غيابيا بدون تبليغ المتهمين بما نسبته اليهم من تهم، ولم يستلم المتهمون اي ابلاغ بالمحاكمة او التهم او الادلة، المحكمة عقدت في سرية ولم يسمح لاي من المواطنين بحضورها، ورفض حضور محامين عن المتهمين، وكانت احكامها مبرمة ولا يحق استئنافها. وكانت المحاكمة تعبيرا واضحا عن الانتهاك غير المحدود لحقوق الانسان وتتعارض مع كل المقاييس الدولية للمحاكمات العادلة. وجاءت احكامها تعبيرا عن حقد رئيس الوزراء ضد شعب البحرين وممثليه في الخارج. وعبر قانونيون كثيرون عن رفض تلك المحاكمات الجائرة التي تؤكد همجية محكمة امن الدولة وافتقارها الى ادنى مقومات العدالة. كما اكد مراقبون ان هذه المحاكمات من شأنها تكريس الازمة وليس حلها. واذا كانت حكومة البحرين تهدف من تلك المحاكمات الى الضغط على الحكومات التي تمنح اللجوء السياسي للمعارضين البحرينيين على اراضيها فانها لن تستطيع تحقيق ذلك لان جور تلك المحاكمات يوفر دليلا اضافيا على الوضع المتردي لحقوق الانسان في البحرين. واذا كانت هناك رغبة لدى بعض الحكومات في تخفيف حدة التوتر في العلاقات مع البحرين فان اجراء محاكمات تعسفية بهذا الشكل لا يمكن ان يساعد في ذلك.

وهكذا تدخل الانتفاضة الشعبية عامها الرابع لتكشف المزيد من ماساوية الوضع داخل البحرين ولتضغط على المجتمع الدولي لاتخاذ المزيد من الاجراءات لاجبار حكومة البحرين على احترام حقوق الانسان وأعادة العمل بدستور البلاد والتخلي عن سياسات القمع والاستبداد غير المحدودة. ومع استلام البحرين مقعدها بمجلس الامن الدولي في الشهر المقبل يتحتم على الحكومة ان تحسن سجلها في مجال حقوق الانسان وتعيد تشريع قوانينها على ضوء الدستور وتلغي قانون امن الدولة الذي فرضه ايان هندرسون على البلاد وتوقف محاكم امن الدولة التي شجبتها المنظمات الدولية بدون استثناء. اما الانتفاضة الشعبية السلمية فلا يبدو ان ثمة ما يعيق طريقها بعد ان ادرك شعب البحرين انه لا مجال للتعايش مع حكومة آل خليفة خارج اطار الدستور وان حكمهم يبقى بدون شرعية خارج هذا الاطار.